الجمهوريـــــــة الجزائريـــــــة الديمقراطيـــــــة الشعبيـــــة

وزارة التعليـــــم العالـــــي و البحث العلمـــــــي

كليـــــة العلـــــوم الاجتماعيـــــة

جامعة عبد الحميد بن باديس

- مستغانم-

مذكـــــرة تخـــــرج ضمـن متطلبـــات نيـل شهـــــادة المـاستـــر تخصـص علـــم الاجتمـــاع الحضـري

سياســة ترميـم المعالـم الأثريـة فـي الجزائـر

(قلعـــــة المشـــور نموذجـــا)

تقديم الطـالـــبة :

- حمـــادي صليحـــة

إشـــراف الأستـــاذ :

أ ـذرذاري محمد

لجنـــة المناقشـــة :

د . بن حليمة صحراوي رئيسا
أ . مدانـــي مدانـــي مناقشـــا

السنـــة الجامعيـــة : 2013 - 2014

تشكـــــرات وعرفـــــان

نحمد الله ونشكره الذي هدانا و علمنا ما لم نعلم ونصلي ونسلم على خلقه رسول الله محمد بن عبد الله وعلى أله وصحبه وعلى من اهتدى إلى يوم الدين عملا بقوله صلى الله عليه وسلم :" لا يشكر الله من لم يشكر " .

يسرني أن أتقدم باسمي عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساهم معي من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع و نخص بالذكر الأستاذ المحترم:"ذرذاري محمد"تحية تقدير واحترام له شموع المعرفة ومفاتيح المعرفة التي كللت مبادئ العلم ورعت في ثنايا أرادت حب العمل إلى كل الأساتذة الكرام من الطور الابتدائي حتى الجامعي .

إلى كل من وقف إلى جانبي من أجل إنجاح هذا العمل وكل من ساهم في عملي و لو بكلمة أو برأي .

إلى هؤلاء جزيل الشكر وجزاهم الله ألف خير

إهـــــداء

أولا أشكر الله عز وجل وأهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى التي حملتني وهنا على وهن وبكت من أجلي في صمت .الى التي أهدتها الحياة الحرمان و التعب فأهدتني الدفء و الحنان .

الى التي خصها الله بالشرف الرفيع والعز المنيع اليك يا أغلى الناس أمي

الى الذي كابد الشدائد وكان عرق جبينه منير دربي ،الى من اشترى لي أول قلم ودفعني بكل ثقة الى خوض الصعاب اليك يا أعز الناس في حياتي إليك أنت "أبي "حفظكم الله ورعاكم من كل سوء.

إلى إخوتي حياة، ابتسام ،إلى أخي الوحيد أطال الله عمره قادة مختار إلى محمد الأمين ،هناء

الى أعز الصديقات نوال ،سميرة ،كريمة ،لمياء،كريمة ،فاطمة الزهراء ،والى صديق الدراسة ع القادر، توحة ،رفيقة

صليحة

مقدمـــــة

تعتبر تلمسان من قلائل المدن العالمية التي حظيت بدراسات كثيرة عبر مراحل تاريخها الحافل بالأحداث الملء بالأمجاد فإننا عندما نبحث عن تلمسان لا نعتقد أننا سنضيف الشيء الكثير الى ما كتب و بحث حولها من طرف الباحثين و المؤرخيين و كتاب في علم الاجتماع،في أكثر من لغتين و هي التي كانت محل الأبحاث كثير من الدراسيين و المترجمين و المرافقين للبعثات العسكرية عبر العصور المختلفة.

أما الرغبة التي دفعتنا إلى الاهتمام بهذه القلعة الثقافية هي نية التعرف ببعض جوانبها الخفية لكثير من أشقائها و إخواننا في الوطن العربي وفي البلدان الإسلامية الذين لا يعرفون عليها الكثير،و عليه فإننا لا ندرس لأهل تلمسان لأنهم ببساطة يعرفونها خيرا منا،و هم لا يزالون يعيشون أمجادها و مفاخرها في كل أثر من الآثار التي تركتها حضارة.

ما من حضارة التي تعاقبت و دولة ما من الدول التي أنشأت على ربوع هذه المساحة المباركة من تاريخ بلادنا.

فمن خلال هذا العمل المتواضع تناولنا بالبحث و التنقيب عن تاريخ معلم لايقل أهمية عن المعالم التاريخية في المنطقة ألا وهي**" قلعة المشور"** و ذلك لما تحمله من أثار متراكمة في تلك الساحة إلى درجة أن أحد الباحثين الأجانب قال:"إن تلمسان هي المدينة الوحيدة التي يمكن دراسة تاريخها من خلال شواهدها التي لاتزال قائمة لتنوعها و اختلافها في الأزمنة التي تنتمي إليها".[1]

إن الباحث في الآثار يجد ضالته في هذا النصب التاريخي باعتباره يشهد على تعاقب الحضارات منها الحضارة الزيانية التي تعتبر المادة الدسمة من شواهد قائمة و الشهود الناطقة و الأدلة المحفوظة.

[1] -مبارك،بوطارن.**الموروث الإسلامي لتلمسان**. وزارة الثقافة،،ط1،الجزائر ،2011.ص7

فمن الطبيعي أن تكون الحضارة العربية هي الطاغية،و سنعتمد حول الإشكالية المطروحة حول واقع سياسة ترميم المعالم الأثرية في الجزائر؟مما دفعنا إلى تقسيم البحث إلى أربعة فصول منها الايطار المنهجي،الايطار النظري،و الايطار الميداني،إلى تحليل هذه الإشكالية من أجل الخروج بنتائج تفسير هذه العملية.

الايطار المنهجي: تطرقنا إلى أسباب اختيار الموضوع إشكالية البحث الأسئلة الفرعية الفرضيات فأهداف البحث و أهمية البحث،ثم تحديد المفاهيم من الجانب اللغوي،الاصطلاحي،الإجرائي ثم تطرقنا الإجراءات المنهجية ففيه تناولنا منهج الدراسة،أدوات جمع البيانات،و عينة البحث و كيفية الاختيار و أخيرا صعوبات التي تلقيناها من خلال الدراسة.

ثم الايطار النظري الذي قسم البحث إلى فصليين :

الفصل الأول:تحدثنا عن الترميم في الجزائر بصفة عامة كعنوان للفصل أما المبحث الأول تناولنا فيه نشأت علم الآثار و كمبحث ثاني تطرقنا إلى التكوين العمراني للقصر ثم خاتمة الفصل .

الفصل الثاني: تناولنا ترميم الآثار من الناحية القانونية،و كمبحث أول تطرقنا إلى وسائل الحفاظ على المواقع الأثرية إلا أن المبحث الثاني قدمنا فيه مستويات تصنيف الآثار و تليه خاتمة الفصل.

الاطار الميداني: الذي تطرقنا فيه إلى:

التعريف بميدان البحث و كذا في هذا الفصل المرحلة الاستطلاعية ثم عرض المقابلات ثم النتائج العامة لمقابلات الدراسة وفي أخر البحث أدرجنا جملة من الصور حول قلعة المشور ثم في في فترة الترميم ثم عرض خاتمة العامة للدراسة ثم ملخص الدراسة ويله الملاحق، قائمة المراجع،قائمة الفهارس.

خطة الفصل الأول:

-تمهيد .

الفصل الأول: الترميم في الجزائر.

- ✓ **المبحث الأول: نشأة علم الآثار.**
  - **المطلب الأول**: مجال وميدان علم الآثار.
  - **المطلب الثاني**: مناهج وأساليب الترميم.
- ✓ **المبحث الثاني: التكوين العمراني للقصر.**
  - **المطلب الأول**: العلاقة بين القصر و المدينة.
  - **المطلب الثاني** : لمحة تاريخية عن تلمسان وقلعة المشور .

- خاتمة الفصل.

تمهيد :

لا شك أن مجالات الترميم وصيانة الآثار أصبحت تستعين في الوقت الحديث بما توصل إليه العلماء من نتائج علمية هامة واجهزة متقدمة في ميادين علماء الكيمياء والفيزياء وغيرها من العلوم التجريبية التي تخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ميادين ترميم وصيانة الآثار .

فخلال القرن العشرين شهد مولد علم جديد يخدم بطريقة مباشرة التراث الانساني المادي جنبا إلى جنب علوم التاريخ والآثار ، فكان الهدف منه الخروج من طور التجارب التي كان يقوم بها المرممون في الماضي بهدف اصلاح ما قد تلف.

I. ماهية الترميم في الجزائر :

ومعناه القديم**Archeo** علم الآثار كلمة مأخوذة من " أركيولوجيا " من اليونانية وهي مشكلة من كلمتين أركيو

، معناه علم أو الحديث ومنها يتضح أشكال " معرفة المعنى الحقيقي للأركيولوجيا " .[1] **Logos** ولوجوس

إنَّ التقدم والتطور السريع في الحفاظ على التراث الانساني والحضاري ، وفي مفردات المواد التي تتعامل مع هذا التراث ، تؤدي إلى ضرورة تطور المفهوم العالمي للترميم والصيانة بهدف الحفاظ .

" وعليه ان مجال ترميم وصيانة الآثار لا يعتمد فقط على المعمارة اليدوية والخبرة الفنية فحسب ، بل يعتمد على العلوم التكنولوجية التي تكشف لنا ما في باطن الأثر ، حتى نكون قادرين على ترميمه وصيانته " . [2]

فهذا المجال كذلك يعتمد بدرجة كبيرة على الدراسات الهندسية والمعمارية والتطبيقية، وإن تطور هذا المجال يتطلب منا أن نتساير ما يسجد من طرق لتطبيق أفضلها حفاظا على هذا التراث الخالد ، كما نجده يحتاج إلى قدرات معتمدة، فمن بينها القدرة على البحث العلمي المستمر ، بحيث أن مجال الصيانة متغير ومتطور دائما .

كذا المقدرة على التنفيذ لنتائج الأبحاث والدراسات المستمرة ، كما أن عمل المرمم يحتاج إلى عمل جماعي، إذ يقوم به فريق متعاون من المرممين والحرفيين والأثريين ، ولا يمكن لأية فئة العمل دون آخر.

و لقد أفاد بعض العلماء أن الترميم والصيانة وحدة عمل متكاملة علمية و عملية، تراقب وتدرس وتحلل وتفكر بناء على الأبحاث والمواثيق والخبرات لكي يكون ترميم الآثار علما

---

[1] عطية ، أحمد ابراهيم **حماية وصيانة التراث الأثري** . الجزائر ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2003 ، ص 68 .
عبد الوهاب ، محمد فهمي : " **دراسات نظرية وعلمية في حقل الفنون الأثرية وطرق ومواد الترميم الحديثة** " ، القاهرة ، ط3[2]، 1985 ، ص85.

يحافظ على حضارة الأجيال، لكي يبقى الأثر كتابا مفتوحا أمام الدارسين لحضارات الشعوب وتاريخها.

I. 1/ نشأة علم الآثار :

لقد سبق الاهتمام بالآثار وجمعها ظهور مصطلح أوكيولوجيا حيث يعد الملك البابلي نابويد في القرن 6 ق/م أول من اهتم بجمع الآثار والتحف القديمة ، كما يعد هوميروس الذي عاش خلال القرن 5 ق/م أب علم الآثار ، وأول من ضمن كتابته معطيات ووصف جد هام للمعالم الأثرية ، ثم زاد الاهتمام بالآثار خاصة عند المؤرخين مثل الكاتب بلينوس في القرن الأول ميلادي .[3]

– لم يقتصر الاهتمام بالآثار على الكتاب فقط بل حتى الملوك والأباطرة ، وقد سبق وذكرنا الملك نابويد ومنهم أيضا قيصر بوليوس الذي يقول فيه استرجو : " بأنه كان مولعا بجمع التحف القديمة خاصة الأحجار الكريمة المنقوشة ، كما يجدها دريان أيضا من المهتمين بالآثار القديمة ، ويذكر أنه قام بتجديد وتزيين المنشآت المعمارية الكبرى الاغريقية ، وبنى قصره مدرسة وأكاديمية ورواقا لحفظ الرسوم وأل من أنشأ متحف للهندسة المعمارية "[4]

أما في العصر الاسلامي فإن الاهتمام بالآثار مستمد سواء عند الكتاب أو الأمراء والسلاطين ، فأما الكتاب الكثير منهم خاصة الرحالة والجغرافيين ما جاءت نصوصه مطعمة بأوصاف لمعالم أثرية وظلال مدن قديمة وأوصاف حقيقية للمنشآت المعمارية ، ومن أولئك الكتاب الادريسي ، ومن الكتاب من دعا إلى حفظ الآثار ، وصيانتها كابن خلدون وعبد اللطيف البغدادي ، باعتبارها من تراث الأمة ، أما الحكام فقد عمدوا إلى جلب وجمع البقايا الأثرية القديمة ، وإعادة استعمالها في بناء المنشآت الجديدة وتزيينها ، كالأعمدة والتيجان وأحيانا احتفظوا وأعادوا استعمالها دون تهديمها ، ويدل هذا الاهتمام على الاحساس الكبير بقيمة تلك الآثار ، سواء

[3] بوترعة محمد : " المسح الأثري للمدن – المسح الأثري في الوطن العربي - ، تونس ، المنظمة العربية للتربية والثقافة ، 1993 ، ص 216 .
[4] عطية ، أحمد ابراهيم : " مرجع سابق " ، ص 75 .

الجمالية والتاريخية عند القدماء ، غير أنه لم يرق ذلك الاهتمام إلى دراسة هذه الآثار والتنقيب عنها حتى الكتاب آنذاك لم يقدموا سوى أوصاف لها غير ويبدوا هذا الاهتمام الصريح بدراسة الآثار كان في ايطاليا خلال القرنين 15 م و 16 م .

" عندما نصب الأبحاث حول الآثار الاغريقية والرومانية ، وفي القرن 18 م تم اكتشاف حضارات أقدم من الحضارة الاغريقية والرومانية ، وبدأ بتوسيع مجال البحث الأثري خاصة بعد اكتشاف مراحل ما قبل التاريخ ، وما رافقها من جدل حول أصل ظهور الانسان والحيوانات وذلك في كبيرات المدن الأثرية مثل: هيرقولانو **Herculanum**، واتسع التنقيب بعدها لتشمل مناطق عديدة لبلاد الرافدين ومصر وغيرها. [5] **Ponpei** وبومي ، وعلى الرغم من أهمية هذه التقنيات التي كانت بمثابة الخطوات الأساسية لتطور علم الآثار. " إلاَّ أنها لم تخل من أخطاء كثيرة، فقد تعرضت لمواقع التي أجريت فيها العقوبات إلى تخريب جوانب [6] كثيرة منها بسبب الاهتمام بالتحف الثمينة واهمال غيرها من التي أصبحت تعد في علم الآثار الحديثة ذات أهمية باغة لا تقل عن تلك التحف حيث أصبح علم الآثار لا يفرق بين تحفة من طين وتحفة من ذهب . [7]

1-2 مجال علم الآثار:

يدرس علم الآثار البقايا والمخلفات المادية للإنسان من هياكل عظيمة وعمائر وصناعات على اختلاف انواعها وفضلا عن ذلك فهو يهتم أيضا بدراسة المحيط الذي كان يعيش فيه الانسان وما يرتبط به من ظواهر طبيعية كالزلازل ، البراكين ، الفيضانات ، باعتبار لهما تأثير مباشر في حياة الانسان واستقراره ، ومن ثم من الضروري دراستها ونفس الشيء بالنسبة للثروة النباتية والحيوانية التي ألفها الانسان .

[5] We.graw.Aynevich. » naissanse de l’archetecteur moderne. Paris.1998.p35.-36.
[6] النبأ ، السيد محمود : " المدن التاريخية حفظ وترميمها وصيانتها " ، القاهرة ، مكتبة الزهراء ، الشرق ، 2002 ، ص 25-26 .
[7] نفس المرجع ، ص 26 .

ثم لم يكن حصر مجال علم الآثار في دراسة البقايا الصناعية والفنية والعظيمة للإنسان ، بل لابد لتوسيع أفقه ليشمل الانسان ومخلفاته ، والبيئة التي عاش فيها ليتعرف في الأخير ومن كل ذلك على مختلف جوانب حضارته الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية والاجتماعية ، ومن ناحية أخرى فإن المجال التاريخي لعلم الآثار لا يكمن حصره بفترة زمنية محددة كما كان سائدا إذا حسب بعض الآراء يبدأ مجال علم الآثار من بداية ظهور الإنسان وصناعته أول أداة إلى غاية القرن 18 م لكن في الحقيقة لم يمكن تحديده بفترة معينة لأن الحياة متواصلة ، وكلما استمرت توسع مجال البحث الأثري حتى إذا أردنا أن نعرف الأثر فإن بعض القوانين والشرائع لا تحدد فترة [8] زمنية معينة ينبغي أن يجتازهما الأثر ليصبح أثرا إنما هو كل ما خلفه الإنسان وله قيمة تاريخية وسياسية ، اجتماعية وثقافية ، فنية ، اقتصادية [9].

[8] جورج (ترجمة) بهيج شعبان : " تاريخ علم الآثار " ، بيروت ، ط3 ، 1982 ، ص 15-16 .
[9] نفس المرجع ص 16 .

2- أساليب و مناهج الترميم:

1-2-1- الأسلوب التحليلي (الأثري):

عُرف هذا الأسلوب بداية ق19 و تبلور في مؤتمر أثينا 1931م، عبَّر عنها الميثاق الإيطالي للترميم 1932م، و قد تم وضع المبادئ الأساسية للأسلوب التحليلي في مؤتمر فنيسا الثاني لخبراء الآثار عام 1964م، يعتمد الأسلوب على السماح بالأعمال التكميلية البسيطة فقط، و التي تضمن سلامة الأثر، و كذلك يهدف هذا الأسلوب إلى الحفاظ على الفترات التي مرت بإنشاء الأثر.

و ان تعمل الطابع المعاصر و إضافات العصور الأخرى المختلفة يجب الحفاظ عليها[10].

حيث أن وحدة الطراز ليست من هدف الترميم، و أنَّ ليست من هدف الترميم و أن الأجزاء التي يتم ترميمها يجب أن تتوافق مع الأثر، و لكن يجب تمييزها عنه حتى لا يعمل تزييف مظهرها التاريخي و الأثري للمبنى.

1-2-2- الأسلوب التكاملي للترميم الشامل:

يهدف هذا الأسلوب إلى إعادة ابراز المظهر الكامل للمبنى في فترة إنشائه الأولى، او في فترات أخرى من تاريخه و على هذا فإنه لا يمكن أن نتخيب إعادة إقامة بعض العناصر على أساس الإفتراض و المقارنة[11].

1-2-3- نظرية الترميم النقدي:

[10] معاذ عبد الله و محمد بكر، دليل مشروعات صيانة و ترميم الآثار، مصر، وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية، 1991، ص15.
[11] نفس المرجع ص15، ص16.

يتدخل هذا الأسلوب في العمل الإبداعي الفني المعماري فتتحول الأعمال إلى عملية إبداعية تنتج إبداعا فنيا[12]. و بالتالي: فإنَّ السمة الواضحة لنظرية الترميم النقدي هي الإنتقال من موقف الإحترام التام للأثر المعماري كوثيقة تاريخية، و هذا هو ما يميز الأسلوب التحليلي، إنَّ موقف التقييم النقدي له ....متغير الموجود بالعالم.

I. 2/ التكوين العمراني للقصر:

يقوم النسيج العمراني للقصر وفق تقاليد حضارية الناتجة عن تفاعلات أهمها العوامل الإجتماعية، يستجيب للشروط التي يسير عليها مجتمع القصر، و جلُّها منبثقة من الدين الإسلامي الداعي إلى المحافظة على الأخلاق و احترام الآخرين، و التعاون، النظافة، و التماسك بين المسلمين، لقوله تعالى: {**وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**}[13].

و على هذا الأساس، نجد القصور قد بُنيت على شكل التضامن و التراص إلى بعضها البعض و كأنها كتلة واحدة. "لم يكن الهدف من هذا التصميم مجرد الحصول على أقل ما يمكن من أشعة الشمس فحسب كما ورد في المراجع الأجنبية و إنَّما يدل على التآخي الذي يربط أهالي القصر"[14]، في الآونة الأخيرة نجد هذه الميزة قد افتقدت في عصرنا و نتج عنها تفكك شاسع في العلاقات الإجتماعية.

كما بينت القصور و الأحياء على شكل مدرج تبدو فيه المساكن معلقة، و هذا راجع إلى ارتفاع البيت الواحد عن الآخر دون المساس بحرمة الجار، فهي ظاهرة مفروضة حسب المنطقة. فمثل هذا النوع من القصور نجده في المناطق الصحراوية مثل: قصر متليلي، القصر القديم بالأغواط، و هذا على حد قول فرومنتان Fromentin، "فالقصر يتكون من الداخل من مجموعات سكنية موزعة على كل مساحة القصر، كما يمكن أن يحتوي على مجموعة من القصور المتقاربة يشترك أهاليها في الحدائق و الغابات. و هذه المجموعات السكنية

[12] عبد الوهاب، أحمد، صيانة و إعادة استخدام المباني الأثرية ذات القيمة، رسالة ماجيستير، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1990،1991.
[13] القرآن الكريم، سورة المائدة الآية: 2.
[14] علي حملاوي، نماذج من قصور منطقة الأغواط، دراسة تاريخية و أثرية، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 2006، ص24.

تنقسم إلى أحياء انتحلت أسماءها من الخصائص الطبيعية لموقعها أو من القبائل التي تقطنها"[15].

كانت الأحياء منفصلة عن بعضها البعض بواسطة سور يفتح تحت السلَّم و يغلق عند اشعال نار الحرب، فحسب علي حملاوي الذي يرى أنَّ التقسيم للأحياء بفعل الإنتماء القبلي لكل مجموعة مثلما عرف في أغلب المدن الإسلامية.

تنصهر هذه المجموعات على اختلاف المشارب أو ما يسمى بالوحدة الجماعية المنبثقة من القصر نفسه و من المنشآت العمومية مثل: المسجد، السوق، الشوارع الرئيسية. فكل حي يحتوي مصلَّى أو مجموعة من المصليات لتأدية الصلوات الخمس، أمَّا صلاة الجمعة أو الأعياد الدينية تقام في الجامع العتيق أو الكبير الذي يشغل الوسطية بالقصر، فهي ظاهرة لا تعد في الحقيقة شرطا حتميا بقدر ما هو ضرورة اجتماعية، الهدف منها تقريب المسجد من المساكن العامة، و لكلِّ شارع وظيفته الخاصة، و لهذا فهي تختلف في مقاساتها و لكن شريطة أن تتلاءم و أقصى ارتفاع و أضخم شيء يمر من خلاله، تنقسم إلى ثلاث أنواع حسب الدور و الأهمية و هي:

أ. الشوارع الرئيسية أو ما تعرف لدى الفقهاء بالطرق السابلة أو الشوارع العامة.

ب. الشوارع الثانوية أو الطرق الفرعية و تعرف بالسكنة النافذة.

ج. الدوري و الأزقة غير النافذة.

– تعد الشوارع الرئيسية من العناصر الأساسية للقصر و وسيلة الإتصال بين الداخل و الخارج، أي الربط بين المناطق المجاورة له، و يتم كذلك الإتصال بالوحدات الرئيسية للقصر: المدخل السوق، و مركز القصر، التي عادة ما يشغله الجامع و الذي يعتبر المكان المشترك بين الفرد و المجتمع[16].

[15] علي حملاوي، نفس المرجع، ص25.
[16] علي، حملاوي، مرجع سابق، ص26-27.

و من هنا نجد أنَّ الشوارع الرئيسية من العناصر الأساسية الدروب أو الأزقة الضيقة، و على هذا الأساس استعمالها يكون أقل من الأول، أمَّا الأزقة فهي ممرات من الحركة و النشاط نجدها تعرف بإسم العائلات التي تقطن بها.

و ما يشاهد في مدننا المعاصرة حيث يحس بالضيق و الإختناق، فقد كان الدور في القصر تتكون من طابق واحد و يعلوها سطح يزود بغرفة أو طابقين حسب مقدرة مالكها، و الملاحظ أنَّ معظم جدرانها الخارجية عالية، يحقق نسبة معتبرة من الظل في الشوارع. لقد تميز القصر بصفة عامة بـ:

- بساطة تخطيطه.
- خلوه من النوافذ الخارجية.
- الحفاظ على أسراره و حرمته.
- الفناء الوسطي الذي يزود البيوت بنور النَّهار.
- يحتوي على عناصر أساسية تزود بها القصور كغرف التخزين التي يكمن دورها في حفظ المؤدبة بشتى أنواعها.[17]

[17] A-Ham.Lauoi, Remarques surlorigines et le Role de Sigion, l'oued-Rig, Rig Revenue d'études Archéologiques, pages 33-39.

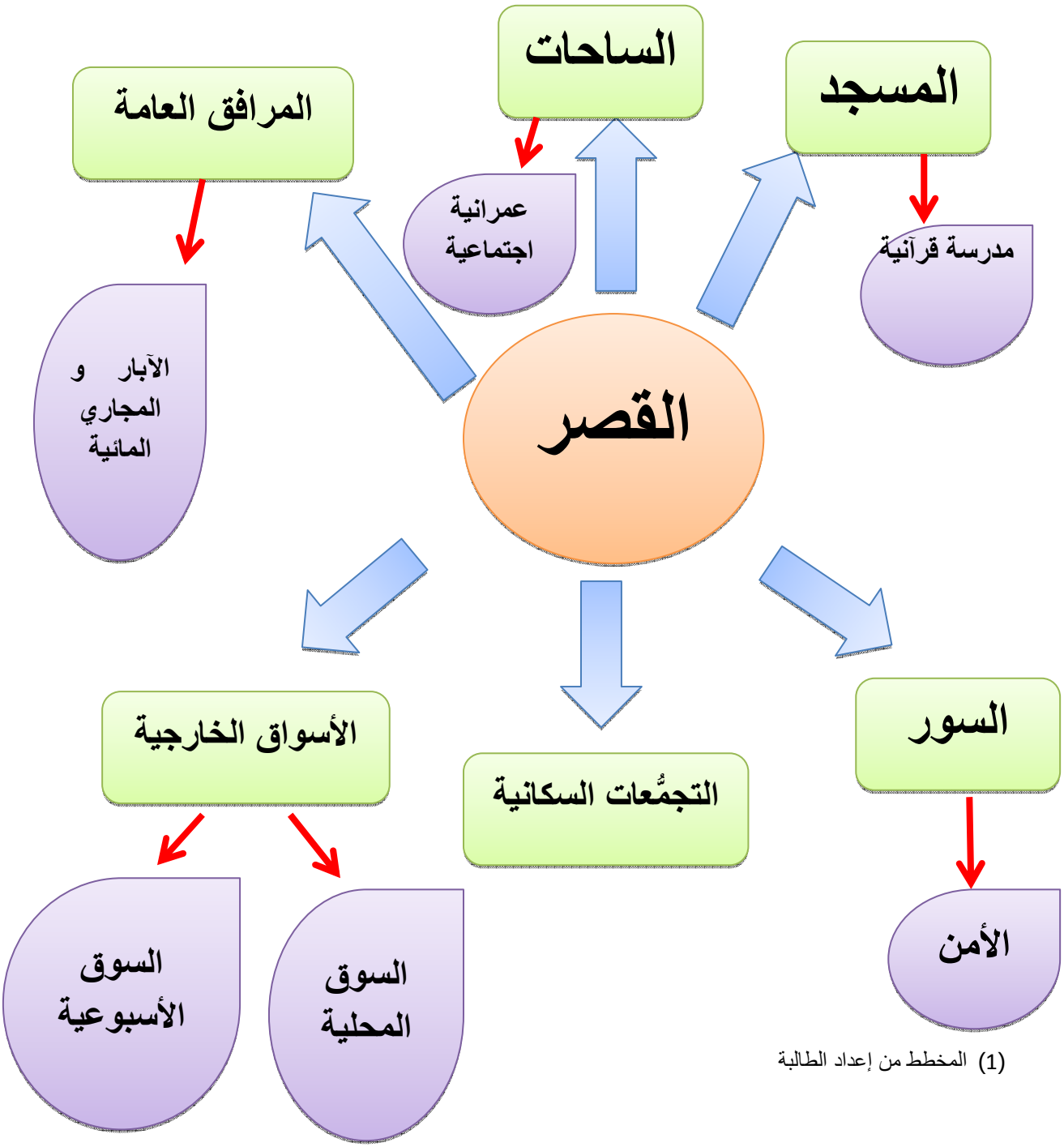

(1) المخطط من إعداد الطالبة

رقم-1-الشكل

نلاحظ من خلاله أنَّ القصر يبقى نقطة التقاء بين أفراد المجتمع، بحيث أنه يعد المنظم للتخطيط العمراني داخل الوسط الحضري، مثلا: نجده ينظم حركة المرور و نقطة (التقاء الشوارع الزمنية و الأزقة الثانوية.

بالإضافة كون القصور تحتوي على الأسوار التي تحتل ضرورة حتمية و عمرانية أساسية، فهي تعد رسميا حدوديا للفراغ القابل للتعمير الذي يبدأ من التشييد وصولا إلى بقية المباني العمرانية[18].

2-1 علاقة القصر بالمدينة:

إنَّ المتمعن في الدراسات الوصفية الأجنبية حول القصور يدرك مدى الصعوبة التي تواجه الباحث في تحديد و تدقيق المصطلح المتداول، فمنهم من يطلق اسم المدنية على القصر، و حين الطرق الآخر يحفظ بمصطلح القصر دون سواه.

فالعلاقة بين هذين المصطلحين وطيدة مما جعل الرحالة الأجانب يستعملون كلتا الكلمتين دون التمييز بينهما فأي باحث يتبادر إلى ذهنه جملة من الأسئلة منها نجد:

- هل يمكن اعتبار القصر كمدنية اسلامية؟ فإن كان الأمر كذلك اين تكمن أوجه الشبه؟ و غن كان العكس أين تكمن اوجه الإختلاف؟

1-1 أوجه الشبه:

ما يمكن ملاحظته حول القصور هو ان بناءها يستجيب إلى الشروط الواردة في العديد من المصادر التاريخية، و الجغرافية و التي يتم على ضوءها تخطيط المدنية الإسلامية، و هذا ما جعل ابن الربيع يلخص هذه الشروط في النقاط التالية:

1-1-1 **سعة المياه المستعذبة:** هي التي يتوفر فيها المياه الصالحة للشرب للأهالي، دون مشقة و عناء [19].

1-1-2 **مكان الميرة المستمدة:** توفير الغذاء للسكان بأي شكل من الأشكال مثل: وقوعها في الطرق التجارية الهامة، أو محيط صالح يمدها بما تحتاجه.

[18] ابراهيم، بن يوسف، اشكالية العمران و المشروع الإسلامي، الجزائر، مطبعة أبو داود، 1992، ص84.
[19] محمد، عبد الستار المدنية الإسلامية، الكويت، عالم المعرفة ط1 1988، ص102.

1**–1–3 اعتدال المكان و وجود الهواء:** يؤكد ابن الربيع الى جانب ابن خلدون عن أهمية المناخ و مدى تأثره بصحة الفرد، و هذا ما لخصه في مقولته المشهورة لعمر ابن الخطاب و التي أوصى بها أفراد عند فتح المدائن **"إنَّ العرب كالإبل لا يصلحها إلاَّ ما يصلح الإبل".**[20]

1-1-4 **القرب من الرعي و الاحتطاب:** فاختيار الموقع يضمن الغذاء للسكان و الحيوانات...الخ.

1-1-5 **تحصين المنازل من الأعداء و الذعار:** و هذا الجزء يتمثل في تكوين السور الذي يعد شرطا واضحا، سواء في القصور الصحراوية أو الشمالية أو غيرها[21].

- من خلال ملاحظتنا الأولى نجد القصر يحتوي على أهم المرافق الضرورية للحياة، فهو لا يختلف عن المدنية اختلافا جوهريا، بل يشترك في نقاط أساسية من بينها، نجد أن الإنبثاق و التكوين يكون من أساس ديني، و هذا ما جاء به ابن خلدون من خلال مقدمته.

[20] محمد عبد الستار نفس المرجع ص102.

[21] ابن خلدون، المقدمة، بيروت، مكتبة المدرسة، دار الكتاب اللبنانية للطباعة و النشر، 1961، ص617-619.

الشكل رقم -02- **مخطط يمثل أوجه الشبه بين كل من القصر و المدينة** [22]

[22] المخطط من إعداد الطالبة.

1-2 أوجه الإختلاف:

يكمن الإختلاف بين القصر و الدينة في كون أنَّ هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة أو الخليفة، و هو ما نلمسه من خلال ما نقلته المصادر الأجنبية.

أمَّا ابن خلدون " برى أن المدينة قرار تتخذه الأمم عند الحصول على الغاية المطلوبة من الترف"[23]، ثم أضاف في تعريف آخر للمدينة بأنها ذات الهياكل و الإجرام و الأجزاء العظيمة، و بناءات كبيرة لتمهيد المطار و اختطاط المدن لابد من توفر الدولة و المدن[24].

لقد اظهر ابن خلدون "أن العلاقة بين الملك و المدينة علاقة جدلية، بمعنى إذا عمرت الدولة طال عمر المدينة، فكثر بناءات و مصانع، و غذا حكم القصر الدولة تراجع عمران المدينة، و ما يمكن استنتاجه مما سبق أن المدينة يقصد بها تلك المباني و المصانع و ما تتوفر به من الصيغ القضائية الدينية الإدارية، و السياسية، و هذا ما عرف في بعض المصادر التاريخية بالهيئة الإجتماعية، و هي تعد من السمات الحضرية التي تميز المدينة عن غيرها من مراكز الإستقرار البشري"[25]. و هذا ما جعل الحاكم يلعب دور في بناء المدينة مثلا: عدم جمع الأضداد من الأجناس حتى لا يكثر الصداع.

- "تؤكد الدراسات الحديثة أن المدينة ليست وسط جغرافيا بقدر ما يمثل مجموعة العناصر البشرية القاطنة بها الأثرياء منهم و النشاطات الممارسة من قبلهم"[26].

"بينما القصر يفتقر من مثل هذه المعطيات، يتكون من قبلة او قبلتين، عكس تعريف المدينة كما أن الصيغ القانونية الصادرة تتجلى بالقصر أو في أهل الرأي أو الجماعة، كما يحق لأي فرد من المجتمع التصرف بالأملاك دون موافقة الجماعة و كذا التراضي بينهم"[27].بالإضافة إلى التخليان القصر لم يكن له أرباض تؤدي الى اتساع عمرانية بل بقي متعلق داخل الأسوار، بحكم موقعه الجغرافي مما يدفع الأهالي عن مساكنهم بحثا عن الأماكن الشاسعة للإستقرار بها.

---

[23] ابن خلدون، مرجع سابق، ص617.
[24] ابن خلدون، مرجع سابق، ص 609-610.
[25] علي حملاوي، مرجع سابق، ص36.
[26] محمد عبد الستار، مرجع سابق، ص121.
[27] عليق نايت، قصر ملونة بأدار-اقليم توات- دراسة تاريخية أثرية، بحث لنيل شهادة ماجستير في الأثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

2-2 لمحة تاريخية عن تلمسان و قلعة المشور:

2-2-1 تلمسان:

هي المدينة التي تلقب بلؤلؤة المغرب الكبير، هي مدينة تقع في شمال غرب الجزائر، و هي تعد ثاني مدينة من حيث الأهمية بعد وهران، من الجهة الغربية، فهي مدينة فخورة بماضيها المجيد، ذات معالم أندلسية متأصلة في المغرب الإسلامي الكبير، و صاحبة المواقع الطبيعية الخلاَّبة و قد سماها **جورج مارمي** بمدينة الفن و التاريخ، و بكثرة المباني الفنية الرائعة و ماضيها الفكري الثقافي السياسي المجيد، فقد تضافرت جهود الطبيعة السخية الحسناء و جهود الإنسان المبدع، مما جعلها تستحق تلقيب بجوهرة أو لؤلؤة المغرب و غرناطة افريقيا.

- تقع مدينة تلمسان داخل مزارع الكروم و الزيتون، كما تشتهر بصناعة الجلود و الزرابي و صناعة المنسوجات مما جعلها تتربع على قمة المناطق الساحلية في الجزائر.

- أصل التسمية:

هناك عدة آراء حول تسمية تلمسان في هذه الآراء حسب "**يحيى بوعزيز**" يتألف اسم تلمسان من كلمتين أمازغيتين هما:

- **تلم** و معناه التجمع و **سان** معناه اثنان بكونهما جمعت بين المدينتين- مدينة تقرارات التي أسسها "يوسف بن تشفين" و اكادير التي أسسها "أبوقرة اليغريف".[28]
- أما جورج مارمي: إن اسم تلمسان من الأمازيغية **تالا** معناه عنده منبع و **يمسان** و معناه جاف لتصبح كلمة تلمسان هي المنبع الجاف.[29]
- أمَّا ما درج عن العامة بكون كلمة تلمسان كلمة عربية مكونة من كلمتين **تلم** تجمع **انسات** لتصبح "مجمع الناس".

و قبل أن تحمل تلمسان هذا الإسم كانت تسمى **بوماريا، أغادير تقرارات** كما كنت بعدة كنى منها: الجدار و لؤلؤة المغرب الكبير و عروسة المتوسط.[30]

---

[28] يحيى بوعزيز –تلمسان- عاصمة المغرب الإسلامي، الجزائر، وزارة الثقافة، 2007، ص28.
[29] www.http.wikipedia.org.(2013.08.15)
[30] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، 28.

2-2-2 قلعة المشور:

يتربع حصن المشور عن مساحة مستطيلة طولها 250م و عرضها 150م و يحدد هذه القطعة الأرضية، أسواره العالية الإرتفاع يلتصق بالصور الجنوبي للمدينة، انتقل إليه امراء بني عبد الواد و اتخذه قصرا لهم بينما كانوا يقيمون في القصر القديم المحاذي للجامع الكبير[31]، لقد تضاربت آراء المؤرخين عن تاريخ انشائه منهم من يرى أن أسس في الفترة نفسها التي أسس فيها مدينة تكرارات أي في عهد المرابطين في حين يرى البعض أن يرجع إلى فترة الأحداث.

أمَّا بخصوص وظيفته فقد تباينت من أمير إلى آخر حسب السياسة التي ينتهجها كل أمير، فمثلا في عهد الأمير أبو حمو موسى الأول أشبه بمعتقل جمع فيه بعض من كان يخشاهم من قبائل المنطقة و سمح لهم بالبناء.

أما بعض المصادر التاريخية تثير إلى أنه كان مقر البلاط الزياني عموما، حيث بنيت فيه قصور و حدوث كلما تعرضت إلى التعريب، و أدار عليها الأمير أحمد بن أبي حمو سورا سنة850 هـ[32].

أصل التسمية:

المشور، دار الشورى معلم من معالم تلمسان يشير إلى ما للمدينة من تطور حضاري، جعل القائمين عليها يفكرون في انشاء هيئة للتشاور، فهي بمثابة برلمان تناقش فيه قضايا الأمة المصيرية، تعرض على الفقهاء و علماء الأمن بمحضر أولياء الأمر و هو من أشهر المباني التلمسانية القديمة أنشأ سنة 650هـ 1145م.

" و كلمة المشور مأخوذة من الشورى، و عليه فالنفط دال على المعنى الحقيقي لوظيفته فهو المكان الذي كان يعقد فيه أمراء تلمسان مجالسهم للتفاوض مع وزرائهم و رجال دولتهم حول الشؤون العامة السياسية و غيرها، مكان الندوات و المداولات، و هو مجلس لإقامة العدل، و قد يتناول فيه الأمير وجبات تطلق كلمة المشور على جناح مستقل من أجنحة القصر و يؤدي معنى معقل و قلعة و به كان الإحتفال بإحياء ليلة المولد النبوي الشريف، و هو أعظم قصور بني زيان، كامن أجمل القصور الإسلامية و أبهاها جديرا بدولة عظيمة كدولة الزيانيين و قد اعتنى الملوك بإشادته و تكبيره و تنميقه"[33].

---

[31] مبارك، بوطارن، الموروث الإسلامي لتلمسان، الجزائر، ط1، 2011، ص152.
[32] نفس المرجع ص152.
[33] عزي بوخالفة، تلمسان منارة الإشعاع الفكري و الثقافي، الجزائر، دار السبيل للنشر و التوزيع، 2011، ص25-26.

I. 3- التخطيط الشامل للحفاظ على الآثار:

الواقع أن مهمة إدارة الآثار و التراث يتلخص في نقطتين اساسيتين يجب التخطيط لهما تخطيط علمي و شامل:

1- الحفاظ على التراث الأثري و صونه و ذلك بطريقة:

أ- حمايته و منع التعدي عليه.

ب- ترميمه و صيانته و تقويته و إنقاذه من الخطر

ج- حصره و تسجيله تسجيل علمي.

2- التعريف بالتراث و لما يحمله، و أصالة و ابداع ذلك عن طريق:

أ- عرضه عرضا جيدا سواء كان الأثر ثابت أو معروض في المتاحف.

ب- التعريف بالتراث عن طريق النشر العلمي و الثقافي و عن طريق ربطه بالثقافة من جهة و بالسياحة من جهة اخرى[34].

فهذه العملية تتم من طرف مستخدمي البحث العلمي الذين حاولوا الإستفادة من كل ما انجزه العقل البشري، ففي الحقيقة هناك اعتبارات عديدة تقف دون تأدية هيئات و إدارات الآثار لواجباتها على الوجه الأكمل من بينها:

- "ضخامة المسؤولية نظر لتوزع الآثار و تنوعها و كثرتها.

- الحاجة الماسة الى نمو الوعي بأهمية الآثار و خدمة المحافظة عليه و منع التعدي عليه.

- صعوبة الإلتزام بالقوانين حماية الآثار، و خاصة فيما يخص بالتعدي و السرقة و الإخلاء و الإزالة.

- تعقد مشكلة توفير بدائل سكنية ينقل اليها سكان الأحياء و القرى الواقعة ضمن مناطق أثرية".[35]

- الزحف السكاني و النشاط السياحي و التوسع الصناعي و غير ذلك من المشروعات التي تهدد المناطق الأثرية.

[34] ابراهيم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص165.
[35] عبد العزيز مرزوق، الفنون الإسلامية في المغرب و الأندلس، مصر، دار العربي للطباعة و النشر، 1968، ص96-97.

- المشاكل الإدارية التي تلاقي الآثار.

- عدم اهتمام الأجهزة الحكومية سواء منها المركزية أو المحلية لمشروعات الآثار[36].

و على هذا الأساس، فنحن في أمسِّ الحاجة غلى خطة طويلة الأمد شاملة و متكاملة للتعامل مع كل أثر و موقع أثري، طبقا لأولويات محددة و سياسات ثابتة فهذه الخطة تشمل عناصر كثيرة كالمسح الأثري الذي يقصد به مسح شامل كامل لكافة المواقع الأثرية على اختلافها، و هذا بمجرد اعداد قوائم الآثار أو المناطق الأثرية من أجل اعداد تقرير وافي و كذا مدعَّم بالخرائط، و هذا بتزويد كافة البيانات التاريخية و الأثرية و العوامل المؤثرة على ذلك.

[36] عبد العزيز، مرزوق، مرجع سابق، ص97.

خاتمة الفصل:

إنَّ محاولة اثبات الدولة لعملية الترميم للمعالم الأثرية تبقى فجوة قائمة بين النظرية و الدراسات العلمية و الواقع المعاش، و هذا بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة على التساؤلات المطروحة من طرف الأشخاص، و كذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي تساعدنا في جمع المعلومات من الواقع المعاش، و كذا الإلمام بالموضوع و محاولة ربطه بالقرارات الحضرية التي تتخذها الدولة الجزائرية في مجال ترميم المعالم الأثرية.

تبقى عملية الترميم عملية وطنية و دولية تشمل عديد المعالم الأثرية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد اخترنا في بحثنا دراسة حول سياسة ترميم المعالم الأثرية في مدينة تلمسان و هذا الاختيار كان مبني على الدور السياحي الذي تلعبه المنطقة في الجزائر.

و كذا الترتيبات العالمية التي وصلت إليها الجزائر فيما يخص المعالم الأثرية.

-الدور الذي لعبته قلعة المشور في تاريخ الجزائر في الفترات المختلفة.
-المساهمة في إثراء الموضوع بنوع من التحليل الميداني لمعرفة بعض الحقائق السياسية و السياحية و الاقتصادية باعتبار تلمسان كانت عاصمة للثقافة العربية 2010.

أولا: الإشكالية:

من المعروف أن المادة الأثرية و المباني التاريخية تحمل قيمة فنية و جمالية و حضارية و قد تكون للمادة الأثرية و تمثل قيمة علمية يرجع الهدف من هذا الترميم الكشف عن القيم الجمالية، و كذلك حمايتها طبقا لما أقره القانون و أوصت به المواثيق الدولية، منها ميثاق فينيسيا 1966 و الذي اعتبر الترميم عملية عالية التخصص و هي اجراءات تتصل بالمادة الأثرية و حاملة لعناصر فنية.[1]

فترميم الآثار يعتمد كذلك على الدراسات الهندسية و المعمارية و إذا أردنا الإطاحة بكافة المعالم مع تفصيلات و بيان مشكلاتها فهذا يحتاج إلى وقت طويل، و عليه فالترميم و الصيانة للمباني التاريخية في الوطن العربي يختلف من بلد إلى آخر، فهو عملية شاقة و متشعبة نظرا لكثرة تلك المعالم و تطور الأساليب و المناهج المتعلقة بالموضوع، و لهذا سخرت الجزائر مبالغ مالية عالية، فالتراث الحضري المعماري تختلف انواعه و أشكاله فهو مبعث فخر للأمم و إعتزاز و هذا دليل على عراقة و أصالة البلد أي أنه معبر عن الهوية الوطنية و صلة وصل بين الماضي و الحاضر و لهذا يمثل التراث او الترميم احترام الماضي و الحرص على مواصلة الحوار لأن ربط الماضي بالحاضر يعني التطلع إلى مستقبل زاهر.

من المؤسف أن يكون هذا التراث حتى وقت قريب مضى عرضه إلى الضياع و الهدم و بالتالي الإندثار و الإهمال الذي كان سبب في تلفها و تسربها إلى الخارج.

من هذا المنطلق تناولنا في هذه الدراسة مسألة ترميم المعالم الأثرية و السياسات التي اتخذتها الدولة في هذا المجال مما دفعها إلى وضع تشريعات تضمن تلك المعالم و كذا عقدت اتفاقيات دولية للمساعدة في صيانة و حماية المعالم التاريخية.

لقد حفل الماضي بالكثير من القصور و المساكن منذ الألف الثالث قبل الميلاد لهذا صدرت قوانين و تشريعات الهدف منها حماية التراث و التعميم به بغية الوصل إلى وحدة قضايا الأمة من عدة مجالات منها خدمة قضايا الأمَّة سواء كانت الثقافية و القومية و كذا يعتبر مادة للبحث العلمي وإنماء المعلومات التاريخية و منها الخدمة الاقتصادية، فهي مادة تؤلف مادة هامة لصناعة السياحة، فكثرة الآثار و المخلَّفات الحضرية و الاهتمام و الصيانة و الترميم، و في هذا تظهر الفائدة الأثرية للبلد في المجال السياحي.

---

[1] عبد الوهاب، محمد فهمي. **دراسات نظرية و علمية في حقل الفنون الأثرية و طرق و مواد الترميم الحديثة.** ط1،القاهرة ، 1985، ص86-87.

فالجزائر بلد من بين البلدان التي تسخر بكثرة المعالم الأثرية و الثقافية، منها المصنفة عالميا من خلال منظمة اليونيسكو و أخرى من خلال وزارة الثقافة، نذكر منها الآثار الرومانية: تيمقاد، جميلة، و كذا القصور، غرداية، تلمسان، الأغواط، و كذا المخلفات الأثرية: الأطلسي، الهقار، الواحات ...إلخ.

و من خلال جميع هذه المعالم الأثرية وقع اختيارنا على مدينة سياحية تقع بغرب الجزائر و التي كانت عاصمة الثقافة العربية 08 جانفي 2011، و هي مدينة تلمسان لما تسخر به من معالم أثرية مما جعلنا نحضر دراستنا على موقع صنف عالميا من خلال المنظمة العالمية للتراث و هو "حصن المشور". و هذا ما جعلنا نطرح الإشكال الجوهري:

- **ما هو واقع ترميم المعالم الأثرية في ظل السياسة الحضرية التي انتهجتها الدولة؟**

الأسئلة الفرعية:

1- هل ترميم المعالم الأثرية مس جميع المعالم دون استثناء؟
2- هل حافظت الدولة على الخصوصية الهندسية و الجمالية للمعالم الأثرية عند ترميمها؟
3- هل يلعب المجتمع المدني دورا في ترميم المعالم الأثرية؟

ثانيا: الفرضيات:

1- تخضع المعالم الأثرية للترميم دون الأخذ بعين الإعتبار التصنيف العالمي.
2- لم تستطع مؤسسات الترميم الحفاظ على خصوصية المعالم بشكل كلي.
3- يبقى المجتمع المدني بعيدا عن انشغالات و اهتمامات الترميم.

ثالثا: تحديد المفاهيم:

إنَّ أي بحث علمي لا يخلو من كلمات او مفاهيم تسهِّل على الباحث فهم الموضوع المدروس و من خلال الموضوع الذي نحن بصدد دراسته سياسة ترميم المعالم الأثرية في الجزائر، تطرقنا إلى جملة من المفاهيم: الترميم، السياسة، المعلم الأثري.

1- **الترميم (Restauration)**:

لغة: كلمة ترميم فرنسية Restauration و كذلك نفس الكلمة انجليزية Restauration و قد انشقت من الكلمة اليونانية Stauros و التي تعني الإصلاح و التدعيم.

كما تدل الكلمة على معنى قومي هام و هو حماية الوطن من الإعتداء[1].

الإصطلاحي: خلال القرنين السابع و الثامن عشر ميلاديين معظم القواميس و المعاجم كانت تعرفه بفعل قريب إليه في المعنى و المضمون ألا و هو Repair يعني يصلح ما قد تلف.

- و قد عرَّف كل من:

Samuel Johnson: يفسر كلمة Restauration في القاموس اللغوي الذي أعده 1755م لتفسير الكلمات و المصطلحات الإنجليزية بأنها تعني العمل الذي به العمل الفني و التحفة الأثرية التي تعرضت للتلف إلى حالتها الأصلية أو الأقرب من ذلك[2]

المهندس المعماري الفرنسي الشهير **Viollet le duc** مع **S.Johnson**: في تفسيره لكلمة Restauration حيث ذكر أنها تعني اصلاح ما قد تلف من المباني الأثرية و محاولة إعادة الى أصلها قبل تعرضها إلى التلف[3].

الإجرائي: الترميم مصطلح يطلق على الأشغال التطبيقية التي يقوم بها المرممون من أجل حماية مبنى أثري من الإنهيار أو التلف و بالإضافة إلى اصلاح ما تلف من المعالم الأثرية، فهو يعتبر من أقدم المصطلحات استخداما في ميدان ترميم و صيانة الآثار.

---

[1] ابراهيم محمد علد الله. **مبادئ الترميم و حماية الآثار**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ص42.
[2] محمد عبد الهادي، محمد. **دراسات علمية في ترميم و صيانة الآثار غير عضوية**. مكتبة الزهراء،القاهرة،2011.
[3] نفس المرجع، ص22.

2- **الصيانة**: **Conservation**

لغة: من الفعل يصون و الذي يشتق من اللغة الإنجليزية **Conserve** و الذي يشتق من الفعل اللاتيني **Conservare** و الذي يتضمن نفس المعنى و هي تعني الحفظ و العلاج[1].

الإصطلاحي: ظهر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر و كانت تطلق على البيت او الحديقة التي تضم النباتات النادرة. و يطلق هذا المصطلح على الأعمال البحثية و التطبيقية التي يقوم بها المتخصصون في صيانة الآثار في سبيل المحافظة عليها، و كذا حمايتها من التلف في الحاضر و المستقبل[2].

الإجرائي: لا يزال هذا المصطلح يستخدم في ميدان دراسات الترميم و صيانة الآثار، نجده كذلك في الدراسات و البحوث التي يقوم بها المختصون الفرنسيون حيث يستخدم كذلك في ميدان الترميم المعماري، يعني يحفظ و يصون و يعالج

3- **السياسة** **Politique**:

اللغوي: تدبير أمر عام تدبيرا يغلب فيه معنى الإحسان[3].

الإصطلاحي: يرجع استعمال هذا المصطلح منذ الوجود الإغريقي، تدبير أمور الدولة و كانت حينذاك دولة المدنية كأثينا و إسبرطة ثم صارت الدولة القومية الحديثة، و لهذا فإن السياسة بهذا المعنى لا تنطبق على الجماعات القبلية لأن السلطة الآمرة فيها أبوية مصدرها روابط الدم و القرابة.[4]

4- **القصر**:

لغة: يعرف القصر لغويا بأنه المنزل، و قيل كل بيت من حجر [5]، و سمي كذلك لأنه تقصر فيه الحور او تحبس مصداقا لقوله تعالى:

{حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ} [6]يُعرَّف كذلك بأنه بناية فخمة واسعة.

---

[1] ابراهيم محمد عبد الله، مرجع سابق ص43.
[2] محمد عبد الهادي محمد، مرجع سابق ص25.
[3] محمد، السويدي. **علم الإجتماع السياسي ميادينه و قضاياه**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص
[4] Le cas de Gourara domestique et greniers fortifiers au Sahara
[5] ابن منظور، **لسان العرب**، ج6،الدار المصدية للتأليف و الترجمة، مصر،1971 ص411.
[6] قرآن كريم، **سورة الرحمن، الآية 72.**

الإصطلاحي: يقترب هذا المفهوم من المصطلح المتداول و الشائع في المصادر التاريخية يقصد به مقر الخليفة أو الحاكم، و مع بداية العهد الإسلامي 2هـ/8م يطلق عليه بكلمة البلاط[1].

المناطق الصحراوية: القصر عبارة عن قرية محصنة أو بالأحرى عبارة عن تكتلات سكنية متراصة و متلاحمة فيما بينها تقطنها مجموعات بشرية[2].

الدراسات الحديثة: القصر هو ذلك الفضاء المشترك و المقسَّم إلى مساحات موزعة توزيعا نوعيا الذي تخزن فيه مجموعة بشرية ذات المصلحة الواحدة محصولها الزراعي الموسمي، و تستعمله وقت السلم لممارسة نشاطاته التربوية و الطقوسية و الإجتماعية، و وقت الحرب به عند هجوم العدو[3]

رابعا: أهداف الدراسة:

لكون انَّ مسألة الترميم للمعالم الأثرية من المواضيع الحديثة التي شاعت بكثرة في الوطن العربي و المجتمع الجزائري بصفة خاصة.

- ما شغل بال الشارع الجزائري، و ذلك بهدف معرفة و استيعاب أهمية ذلك من خلال معرفة الدور الذي تلعبه مؤسسات الترميم و كذا المجتمع المدني، و بالأخص رأي المواطن فيما يخص هذه العملية في الوقت الراهن.

- و كذا التحديات الدولية التي يعرفها الوطن العربي من خلال تصنيف الآثار.

- محاولة معرفة حقيقة ترميم الآثار كمصطلح شاع في الفترة الأخيرة في العالم، و ذلك من خلال المنظمة العالمية للآثار.

- الكشف عن واقع الترميم في منطقة تلمسان و كيف يكون له دور في عملية التنمية الحضرية و كذا التنمية العمرانية.

[1] ماجد ،عبد المنعم. **تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى**. مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة،1963 ص 121.

12-R.Gapot Rey. **Greniers domestiques et greniers fortifiers au Sahara.** le casd gourara.tirst14.1956.

13-**Alouis Hbitat et habitation ou tour des Ksars de montagne**.

خامسا: منهج الدراسة:

من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة و الوصول إلى نتائج أكثر دقة عن الظاهرة المدروسة، لابد من اتباع طريق يؤهل الباحث إلى كم معرفي يمكن استثماره في ظل إشكالية البحث و أهدافه. و لمَّا كان موضوع الدراسة هو الذي يفرض الطريق و المنهج الذي يسلكه الباحث في معالجة الإشكالية على أرض الواقع، نرى انَّ أكثر المناهج استجابة لطبيعة الموضوع هو أسلوب المنهج الوصفي و التاريخي.

إنَّ المنهج الوصفي يقوم بدراسة الظروف أو الظواهر أو المواقف أو العلاقات كما هي موجودة في الواقع، دون أي تدخل من الباحث ثم يقوم بعمل الوصف الدقيق و التحليل الشامل للمساعدة على تفسير الإشكالية التي تتضمنها الدراسة [1]. و جمع المعلومات حولها و محاولة استخلاص المعاني و الدلالات التي تحويها هذه البيانات التي أمكن الحصول عليها من أجل التنبؤ بها[2]. و لهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي لأن هذا البحث ينطلق من سياسة ترميم المعالم الأثرية و كذا الحفاظ على الموروث الثقافي، أي من واقع و خصوصيات و مميزات معنية نبحث فيه عن حقيقة هذه السياسة و مختلف مراحلها، و مجمل الأدوات أدواتها المطبقة على واقع المنطقة باعتبار المدينة مدينة سياحية بالدرجة 75% في المغرب العربي، و كذا حتى نعرف كيف ننظم مجال حضري يحتوي على معلم أثري هام كقلعة المشور، بغية تشخيص الواقع العمراني و الإجتماعي مع تحايل بعض الجوانب التي تنطوي عليها سياسة الترميم، و المشاكل المترتبة عليها، و محاولة معرفة الأسباب الرئيسية لهذه العملية و مدى اشراك المواطن في هذه العملية، و كذا مستوى التخطيط و التسيير و التنفيذ و من جهة نفسِّر مختلف العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة للوصول إلى نتائج دقيقة.

أمَّا المنهج التاريخي استعنا به للكشف عن المراحل المختلفة التي مرت بها هذه السياسة و خاصة في المناطق الساحلية كمدينة تلمسان، عن طريق تقصِّي الحقائق و الأحداث الماضية المتعاقبة على القلعة (قلعة المشور)، عبر

---

[1] محمود عبد الحليم حسني. **مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية**. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2000، ص201.

[2] عبد الوهاب ابراهيم. **أسس البحث الإجتماعي**. مكتبة نهضة الشرق،ط1 ،القاهرة، 1985 ، ص100.

فترات متباينة من تاريخها، المناهج المتبعة في التخطيط و التنظيم[1] من شأنه جعل هذه المنطقة و جهة سياحية لجميع الزوار خاصة الذين يميلون إلى السياحة الإستكشافية و الإستطلاعية.

سادسا: أدوات جمع البيانات:

لتنفيذ هذه المناهج المذكورة أعلاه اعتمدنا على طرق جمع البيانات الملاحظة العلمية و المقابلة.

1- الملاحظة:

هي أداة لجمع المعلومات، و التي ينفذ من خلالها المنهج الوصفي. و تعمل على توجيه الإنتباه و الإدراك إلى ظاهرة أو حادثة معينة أو لشيء ما، بهدف الكشف عن الأسباب الظاهرة و قوانينها[2].و في ضوء اشكالية الدراسة و أهدافها، استخدمنا الملاحظة البسيطة المباشرة كمنهج و طريق لإستقصاء الحقائق من الواقع و بالمتابعة، و المشاهدة للتركيب الداخلي للقصر (القلعة) و موقعه في المدينة، و كذا أنماط المباني و نظام الشوارع المحيط به، و كذا ما يختلف به عمل الترميم أو صيانة المباني التاريخية، لأن هناك من يعتبر هذه العملية تعبيرا عن احترام للماضي، و للتأكد من هذه العملية استعنا أداة اخرى و هي المقابلة.

2- المقابلة:

لقد استعنا بالمقابلة كأداة ثانية لجمع البيانات باعتبارها خبرة ديناميكية بين الباحث و المبحوثين بهدف الوصول إلى الحقيقة أو موقف معين سيسعى الباحث لمعرفته من أجل تحقيق أهداف الدراسة و الحصول على البيانات التي يريدها الباحث[3]، بالإضافة إلى التعرف على ملامح و مشاعر أو تصرفات المبحوثين و ملاحظاتهم و آرائهم و معتقداتهم و خبرتهم عن مواقف معينة يصعب الحصول عليها عن طريق أدوات مع بيانات أخرى[4].

---

[1] عمار بوحوش، محمد الأنيبان. **مناهج البحث الإجتماعي. و طريقة اعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1995،ص95، 97.

[2] سامي، ملحم. **مناهج البحث في التربية و علم النفس.** دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن، 2000، ص226.

[3] محمد، عبيدات و آخرون. **منهجية البحث العلمي**. دار وائل للطباعة و النشر، عمان،1999، ص55.

[4] صعيد ناصف، محاضرات في تصميم البحوث الإجتماعية و تنفيذها، نماذج للدراسات و البحوث الميدانية، مكتبة الزهراء، مصر، 1997، ص48.

سابعا: العينة:

لقد تم اختيارنا في هذه الدراسة على عينتين و هي الأفراد المكلفين بسياسة الترميم كمديرية الآثار و المتحف، مديرية السياحة...الخ، بالإضافة إلى العينة من المجتمع و هم الأفراد المقيمين بالقرب من المعلم الأثري.

و من هنا فتكون الأفراد المقيمين من القرب من المعلم الأثري، و من هنا فنكون قد اخترنا العينة القصدية أو العرضية غير عشوائية، بحيث نكون قد اخترنا الأفراد بشكل مقصود من المسؤلين في الإدارة المدنية.

و كذا مجموعة الأفراد الذين له ارتباط بهذا المعلم بهدف معرفة رأيه، و كيف ينظر المواطن، السكان، الوسط الحضري بقرب معلم أثري ذو قيمة تاريخية و عالمية؟ و كيف يتعامل و يتفاعل مع عملية الترميم؟

و حتى يكون البحث العلمي كاملا، علينا الإجابة على ثلاثة أسئلة جوهرية: كيف؟..لماذا؟..ماذا؟

تمهيد:

لا شك أن مجالات الترميم وصيانة الآثار أصبحت تستعين في الوقت الحديث بما توصل إليه العلماء من نتائج علمية هامة واجهزة متقدمة في ميادين علماء الكيمياء والفيزياء وغيرها من العلوم التجريبية التي تخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ميادين ترميم وصيانة الآثار .

فخلال القرن العشرين شهد مولد علم جديد يخدم بطريقة مباشرة التراث الانساني المادي جنبا إلى جنب علوم التاريخ والآثار ، فكان الهدف منه الخروج من طور التجارب التي كان يقوم بها المرممون في الماضي بهدف اصلاح ما قد تلف.

I. ماهية الترميم في الجزائر :

ومعناه القديم**Archeo** علم الآثار كلمة مأخوذة من " أركيولوجيا " من اليونانية وهي مشكلة من كلمتين أركيو، معناه علم أو الحديث ومنها يتضح أشكال " معرفة المعنى الحقيقي للأركيولوجيا **Logos** ولوجوس [1]. "

إنَّ التقدم والتطور السريع في الحفاظ على التراث الانساني والحضاري ، وفي مفردات المواد التي تتعامل مع هذا التراث ، تؤدي إلى ضرورة تطور المفهوم العالمي للترميم والصيانة بهدف الحفاظ.

" وعليه ان مجال ترميم وصيانة الآثار لا يعتمد فقط على المعمارة اليدوية والخبرة الفنية فحسب ، بل يعتمد على العلوم التكنولوجية التي تكشف لنا ما في باطن الأثر ، حتى نكون قادرين على ترميمه وصيانته " . [2]

فهذا المجال كذلك يعتمد بدرجة كبيرة على الدراسات الهندسية والمعمارية والتطبيقية، وإن تطور هذا المجال يتطلب منا أن نتساير ما يسجد من طرق لتطبيق أفضلها حفاظا على هذا التراث الخالد ، كما نجده يحتاج إلى قدرات معتمدة، فمن بينها القدرة على البحث العلمي المستمر ، بحيث أن مجال الصيانة متغير ومتطور دائما .

كذا المقدرة على التنفيذ لنتائج الأبحاث والدراسات المستمرة ، كما أن عمل المرمم يحتاج إلى عمل جماعي، إذ يقوم به فريق متعاون من المرممين والحرفيين والأثريين ، ولا يمكن لأية فئة العمل دون آخر.

---

[1] عطية ، أحمد ابراهيم **حماية وصيانة التراث الأثري** . دار الفجر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص 68 .
2- عبد الوهاب ، محمد فهمي : " **دراسات نظرية وعلمية في حقل الفنون الأثرية وطرق ومواد الترميم الحديثة** .ط3، القاهرة،1985 ، ص85.

و لقد أفاد بعض العلماء أن الترميم والصيانة وحدة عمل متكاملة علمية و عملية، تراقب وتدرس وتحلل وتفكر بناء على الأبحاث والمواثيق والخبرات لكي يكون ترميم الآثار علما يحافظ على حضارة الأجيال، لكي يبقى الأثر كتابا مفتوحا أمام الدارسين لحضارات الشعوب و

I. 1/ نشأة علم الآثار :

لقد سبق الاهتمام بالآثار وجمعها ظهور مصطلح أوكيولوجيا حيث يعد الملك البابلي نابويد في القرن 6 ق/م أول من اهتم بجمع الآثار والتحف القديمة ، كما يعد هوميروس الذي عاش خلال القرن 5 ق/م أب علم الآثار ، وأول من ضمن كتابته معطيات ووصف جد هام للمعالم الأثرية ، ثم زاد الاهتمام بالآثار خاصة عند المؤرخين مثل الكاتب بلينوس في القرن الأول ميلادي .[1]

ـلم يقتصر الاهتمام بالآثار على الكتاب فقط بل حتى الملوك والأباطرة ، وقد سبق وذكرنا الملك نابويد ومنهم أيضا قيصر بوليوس الذي يقول فيه استرجو : " بأنه كان مولعا بجمع التحف القديمة خاصة الأحجار الكريمة المنقوشة ، كما يجدها دريان أيضا من المهتمين بالآثار القديمة ، ويذكر أنه قام بتجديد وتزيين المنشآت المعمارية الكبرى الاغريقية ، وبنى قصره مدرسة وأكاديمية ورواقا لحفظ الرسوم وأل من أنشأ متحف للهندسة المعمارية "[2].

أما في العصر الاسلامي فإن الاهتمام بالآثار مستمد سواء عند الكتاب أو الأمراء والسلاطين ، فأما الكتاب الكثير منهم خاصة الرحالة والجغرافيين ما جاءت نصوصه مطعمة بأوصاف لمعالم أثرية وظلال مدن قديمة وأوصاف حقيقية للمنشآت المعمارية ، ومن أولئك الكتاب الادريسي ، ومن الكتاب من دعا إلى حفظ الآثار ، وصيانتها كابن خلدون وعبد اللطيف البغدادي ، باعتبارها من تراث الأمة ، أما الحكام فقد عمدوا إلى جلب وجمع البقايا الأثرية القديمة ، وإعادة استعمالها في بناء المنشآت الجديدة وتزيينها ، كالأعمدة والتيجان وأحيانا احتفظوا وأعادوا استعمالها دون تهديمها ، ويدل هذا الاهتمام على الاحساس الكبير بقيمة تلك

---

[1] بوترعة محمد . **المسح الأثري للمدن – المسح الأثري في الوطن العربي** .المنظمة العربية للتربية والثقافة ،تونس، 1993، ص 216 .

[2] عطية ، أحمد ابراهيم . مرجع سابق ، ص 75 .

الآثار ، سواء الجمالية والتاريخية عند القدماء ، غير أنه لم يرق ذلك الاهتمام إلى دراسة هذه الآثار والتنقيب عنها حتى الكتاب آنذاك لم يقدموا سوى أوصاف لها غير ويبدوا هذا الاهتمام الصريح بدراسة الآثار كان في ايطاليا خلال القرنين 15 م و 16 م ،" عندما نصب الأبحاث حول الآثار الإغريقية والرومانية .

في القرن 18 م تم اكتشاف حضارات أقدم من الحضارة الإغريقية والرومانية ، وبدأ بتوسيع مجال البحث الأثري خاصة بعد اكتشاف مراحل ما قبل التاريخ ، وما رافقها من جدل حول أصل ظهور الانسان والحيوانات وذلك في كبيرات المدن الأثرية مثل: هيرقولانو **Herculanum**، واتسع التنقيب بعدها لتشمل مناطق عديدة لبلاد الرافدين ومصر وغيرها. [1] **Ponpei** وبومي ، وعلى الرغم من أهمية هذه التقنيات التي كانت بمثابة الخطوات الأساسية لتطور علم الآثار.

" إلاَّ أنها لم تخل من أخطاء كثيرة، فقد تعرضت لمواقع التي أجريت فيها العقوبات إلى تخريب جوانب [2] كثيرة منها بسبب الاهتمام بالتحف الثمينة واهمال غيرها من التي أصبحت تعد في علم الآثار الحديثة ذات أهمية باغة لا تقل عن تلك التحف حيث أصبح علم الآثار لا يفرق بين تحفة من طين وتحفة من ذهب . [3]

[1] We.graw.Aynevich. **naissance de l'architecteur moderne**. Paris.1998.p35.-36.

6-النبأ ، السيد محمود .**المدن التاريخية حفظ وترميمها وصيانتها**. مكتبة الزهراء الشرق ، القاهرة ،2002 ص 25-26 .

[3] نفس المرجع ، ص 26 .

1-1 مجال علم الآثار:

يدرس علم الآثار البقايا والمخلفات المادية للإنسان من هياكل عظيمة وعمائر وصناعات على اختلاف أنواعها وفضلا عن ذلك فهو يهتم أيضا بدراسة المحيط الذي كان يعيش فيه الإنسان وما يرتبط به من ظواهر طبيعية كالزلازل ، البراكين ، الفيضانات ، باعتبار لهما تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره ، ومن ثم من الضروري دراستها ونفس الشيء بالنسبة للثروة النباتية والحيوانية التي ألفها الإنسان .

ثم لم يكن حصر مجال علم الآثار في دراسة البقايا الصناعية والفنية والعظيمة للإنسان ، بل لابد لتوسيع أفقه ليشمل الإنسان ومخلفاته ، والبيئة التي عاش فيها ليتعرف في الأخير ومن كل ذلك على مختلف جوانب حضارته الاقتصادية ، الثقافية ، السياسية والاجتماعية ومن ناحية أخرى فإن المجال التاريخي لعلم الآثار لا يكمن حصره بفترة زمنية محددة كما كان سائدا إذا حسب بعض الآراء يبدأ مجال علم الآثار من بداية ظهور الإنسان وصناعته أول أداة إلى غاية القرن 18 م لكن في الحقيقة لم يمكن تجديده بفترة معينة لأن الحياة متواصلة ، وكلما استمرت توسع مجال البحث الأثري حتى إذا أردنا أن نعرف الأثر فإن بعض القوانين والشرائع لا تحدد فترة [1] زمنية معينة ينبغي أن يجتازهما الأثر ليصبح أثرا إنما هو كل ما خلفه الإنسان وله قيمة تاريخية وسياسية ، اجتماعية وثقافية ، فنية ، اقتصادية [2].

1-2- أساليب و مناهج الترميم:

1-2- الأسلوب التحليلي (الأثري):

عُرف هذا الأسلوب بداية ق19 و تبلور في مؤتمر أثينا 1931م، عبَّر عنها الميثاق الإيطالي للترميم 1932م، و قد تم وضع المبادئ الأساسية للأسلوب التحليلي في مؤتمر فنيسا الثاني لخبراء الآثار عام 1964م، يعتمد الأسلوب على السماح بالأعمال التكميلية البسيطة فقط، و التي

[1] جورج (ترجمة) بهيج شعبان . **تاريخ علم الآثار** . ط3، بيروت، 1982، ص 15-16.
[2] نفس المرجع ص 16 .

تضمن سلامة الأثر، و كذلك يهدف هذا الأسلوب إلى الحفاظ على الفترات التي مرت بإنشاء الأثر.

و ان تعمل الطابع المعاصر و إضافات العصور الأخرى المختلفة يجب الحفاظ عليها[1]. حيث أن وحدة الطراز ليست من هدف الترميم، و أنَّ ليست من هدف الترميم و أن الأجزاء التي يتم ترميمها يجب أن تتوافق مع الأثر، و لكن يجب تمييزها عنه حتى لا يعمل تزيف مظهرها التاريخي و الأثري للمبنى.

2-2- الأسلوب التكاملي للترميم الشامل:

يهدف هذا الأسلوب إلى إعادة إبراز المظهر الكامل للمبنى في فترة إنشائه الأولى، أو في فترات أخرى من تاريخه و على هذا فإنه لا يمكن أن نتخيب إعادة إقامة بعض العناصر على أساس الإفتراض و المقارنة[2]

2-3- نظرية الترميم النقدي:

يتدخل هذا الأسلوب في العمل الإبداعي الفني المعماري فتتحول الأعمال إلى عملية إبداعية تنتج إبداعا فنيا و بالتالي: فإنَّ السمة الواضحة لنظرية الترميم النقدي هي الانتقال من موقف الإحترام التام للأثر المعماري كوثيقة تاريخية، و هذا هو ما يميز الأسلوب التحليلي، إنَّ موقف التقييم النقدي له ....متغير الموجود بالعالم.

I. 2/ التكوين العمراني للقصر:

يقوم النسيج العمراني للقصر وفق تقاليد حضارية الناتجة عن تفاعلات أهمها العوامل الإجتماعية، يستجيب للشروط التي يسير عليها مجتمع القصر، و جلُّها منبثقة من الدين

[1] معاذ عبد الله، و محمد بكر. **دليل مشروعات صيانة و ترميم الآثار.**وزارة الثقافة، هيئة الآثار المصرية، 1991، مصر،ص15.

[2] نفس المرجع ص15، ص16.

الإسلامي الداعي إلى المحافظة على الأخلاق و احترام الآخرين، و التعاون، النظافة، و التماسك بين المسلمين، لقوله تعالى: {**وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ**}[1].

و على هذا الأساس، نجد القصور قد بُنيت على شكل التضامن و التراص إلى بعضها البعض و كأنها كتلة واحدة.

"لم يكن الهدف من هذا التصميم مجرد الحصول على أقل ما يمكن من أشعة الشمس فحسب كما ورد في المراجع الأجنبية و إنَّما يدل على التآخي الذي يربط أهالي القصر"[2]، في الآونة الأخيرة نجد هذه الميزة قد افتقدت في عصرنا و نتج عنها تفكك شاسع في العلاقات الإجتماعية.

كما بينت القصور و الأحياء على شكل مدرج تبدو فيه المساكن معلقة، و هذا راجع إلى ارتفاع البيت الواحد عن الآخر دون المساس بحرمة الجار، فهي ظاهرة مفروضة حسب المنطقة. فمثل هذا النوع من القصور نجده في المناطق الصحراوية مثل: قصر متليلي، القصر القديم بالأغواط، و هذا على حد قول فرومنتان Fromentin، "فالقصر يتكون من الداخل من مجموعات سكنية موزعة على كل مساحة القصر، كما يمكن أن يحتوي على مجموعة من القصور المتقاربة يشترك أهاليها في الحدائق و الغابات. و هذه المجموعات السكنية

تنقسم إلى أحياء انتحلت أسماءها من الخصائص الطبيعية لموقعها أو من القبائل التي تقطنها"[3].

كانت الأحياء منفصلة عن بعضها البعض بواسطة سور يفتح تحت السلَّم و يغلق عند اشعال نار الحرب، فحسب علي حملاوي الذي يرى أنَّ التقسيم للأحياء بفعل الإنتماء القبلي لكل مجموعة مثلما عرف في أغلب المدن الإسلامية.

تنصهر هذه المجموعات على اختلاف المشارب أو ما يسمى بالوحدة الجماعية المنبثقة من القصر نفسه و من المنشآت العمومية مثل: المسجد، السوق، الشوارع الرئيسية. فكل حي

---

[1] القرآن ألكريم **سورة المائدة الآية: 2.**

[2] علي ،حملاوي. **نماذج من قصور منطقة الأغواط، دراسة تاريخية و أثرية.** المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،2002. ص24.

[3] علي حملاوي، نفس المرجع، ص25.

يحتوي مصلًّى أو مجموعة من المصليات لتأدية الصلوات الخمس، أمَّا صلاة الجمعة أو الأعياد الدينية تقام في الجامع العتيق أو الكبير الذي يشغل الوسطية بالقصر، فهي ظاهرة لا تعد في الحقيقة شرطا حتميا بقدر ما هو ضرورة اجتماعية، الهدف منها تقريب المسجد من المساكن العامة، و لكلِّ شارع وظيفته الخاصة، و لهذا فهي تختلف في مقاساتها و لكن شريطة أن تتلاءم و أقصى ارتفاع و أضخم شيء يمر من خلاله، تنقسم إلى ثلاث أنواع حسب الدور و الأهمية و هي:

أ. الشوارع الرئيسية أو ما تعرف لدى الفقهاء بالطرق السابلة أو الشوارع العامة.

ب. الشوارع الثانوية أو الطرق الفرعية و تعرف بالسكنة النافذة.

ج. الدوري و الأزقة غير النافذة.

ـ تعد الشوارع الرئيسية من العناصر الأساسية للقصر و وسيلة الإتصال بين الداخل و الخارج، أي الربط بين المناطق المجاورة له، و يتم كذلك الإتصال بالوحدات الرئيسية للقصر: المدخل السوق، و مركز القصر، التي عادة ما يشغله الجامع و الذي يعتبر المكان المشترك بين الفرد و المجتمع[1].

و من هنا نجد أنَّ الشوارع الرئيسية من العناصر الأساسية الدروب أو الأزقة الضيقة، و على هذا الأساس استعمالها يكون أقل من الأول، أمَّا الأزقة فهي ممرات من الحركة و النشاط نجدها تعرف بإسم العائلات التي تقطن بها.

و ما يشاهد في مدننا المعاصرة حيث يحس بالضيق و الإختناق، فقد كان الدور في القصر تتكون من طابق واحد و يعلوها سطح يزود بغرفة أو طابقين حسب مقدرة مالكها، و الملاحظ أنَّ معظم جدرانها الخارجية عالية، يحقق نسبة معتبرة من الظل في الشوارع. لقد تميز القصر بصفة عامة بـ:

[1] نفس مرجع ، ص26-27.

- بساطة تخطيطه.
- خلوه من النوافذ الخارجية.
- الحفاظ على أسراره و حرمته.
- الفناء الوسطي الذي يزود البيوت بنور النَّهار.
- يحتوي على عناصر أساسية تزود بها القصور كغرف التخزين التي يكمن دورها في حفظ المؤدبة بشتى أنواع

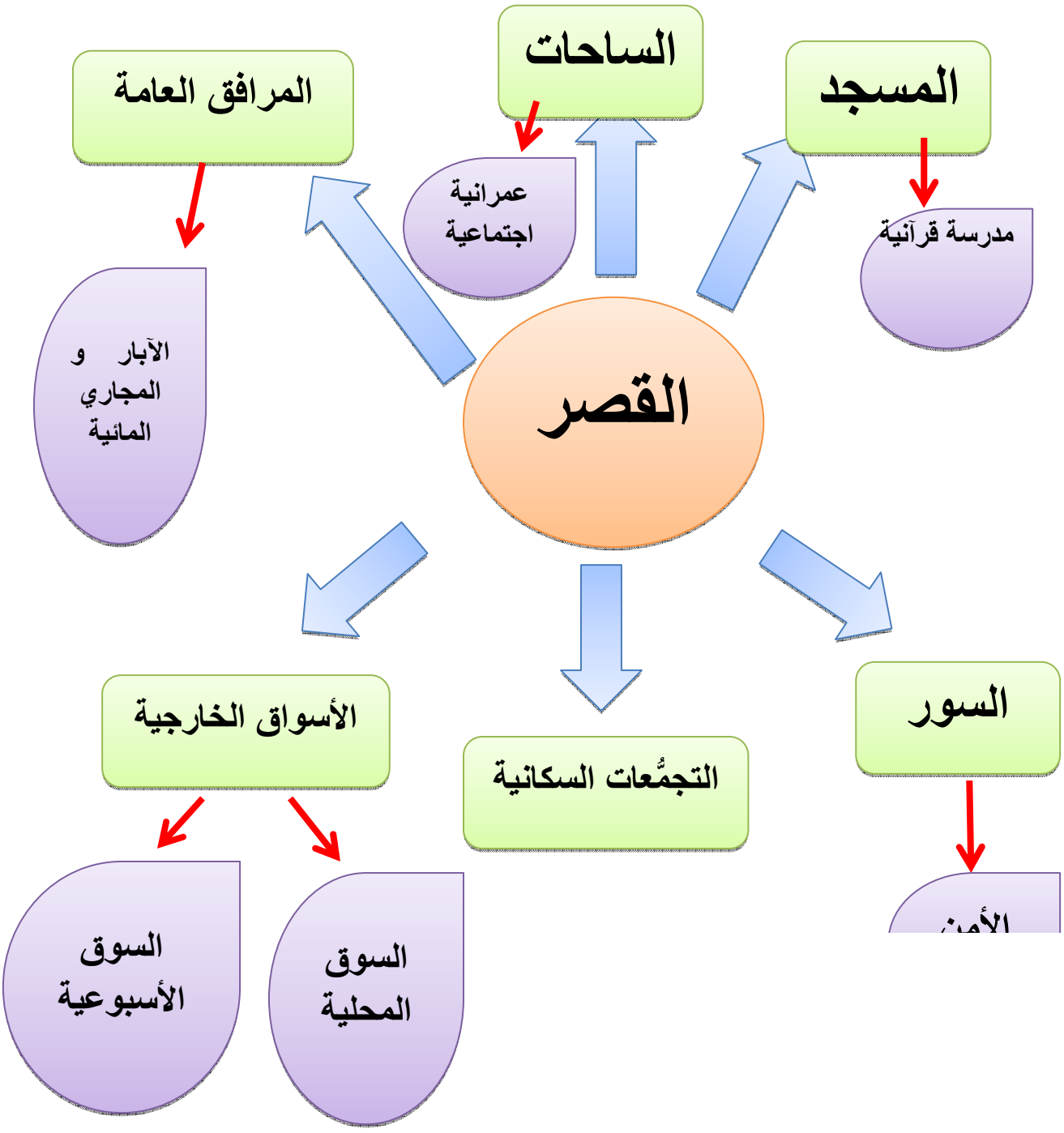

الهـــيكـــل التنظيـــــمي للقـــصر

الشكل رقم:1

1-من اعداد الطالبة

نلاحظ من خلاله أنَّ القصر يبقى نقطة التقاء بين أفراد المجتمع، بحيث أنه يعد المنظم للتخطيط العمراني داخل الوسط الحضري، مثلا: نجده ينظم حركة المرور و نقطة (التقاء الشوارع الزمنية و الأزقة الثانوية.

بالإضافة كون القصور تحتوي على الأسوار التي تحتل ضرورة حتمية و عمرانية أساسية، فهي تعد رسميا حدوديا للفراغ القابل للتعمير الذي يبدأ من التشييد وصولا إلى بقية المباني العمرانية[1].

1-2 علاقة القصر بالمدينة:

إنَّ المتمعن في الدراسات الوصفية الأجنبية حول القصور يدرك مدى الصعوبة التي تواجه الباحث في تحديد و تدقيق المصطلح المتداول، فمنهم من يطلق اسم المدنية على القصر، و حين الطرق الآخر يحفظ بمصطلح القصر دون سواه.

فالعلاقة بين هذين المصطلحين وطيدة مما جعل الرحالة الأجانب يستعملون كلتا الكلمتين دون التمييز بينهما فأي باحث يتبادر إلى ذهنه جملة من الأسئلة منها نجد:

- هل يمكن اعتبار القصر كمدنية إسلامية؟ فإن كان الأمر كذلك أين تكمن أوجه الشبه؟ و غن كان العكس أين تكمن أوجه الاختلاف؟

1-1أوجه الشبه:

ما يمكن ملاحظته حول القصور هو ان بناءها يستجيب إلى الشروط الواردة في العديد من المصادر التاريخية، و الجغرافية و التي يتم على ضوءها تخطيط المدنية الإسلامية، و هذا ما جعل ابن الربيع يلخص هذه الشروط في النقاط التالية:

- ✓ **سعة المياه المستعذبة:** هي التي يتوفر فيها المياه الصالحة للشرب للأهالي، دون مشقة و عناء [2].

[1] ابراهيم، بن يوسف. **اشكالية العمران و المشروع الإسلامي**. مطبعة أبو داود، الجزائر،1992، ص84.
[2] محمد، عبد الستار. **المدنية الإسلامية**. عالم المعرفة ،ط1 ،الجزائر،1988، ص102.

- ✓ **مكان الميزة المستمدة:** توفير الغذاء للسكان بأي شكل من الأشكال مثل: وقوعها في الطرق التجارية الهامة، أو محيط صالح يمدها بما تحتاجه.
- ✓ **اعتدال المكان و وجود الهواء:** يؤكد ابن الربيع الى جانب ابن خلدون عن أهمية المناخ و مدى تأثره بصحة الفرد، و هذا ما لخصه في مقولته المشهورة لعمر ابن الخطاب و التي أوصى بها أفراد عند فتح المدائن **"إنَّ العرب كالإبل لا يصلحها إلاَّ ما يصلح الإبل".**[1]
- ✓ **القرب من الرعي و الاحتطاب:** فاختيار الموقع يضمن الغذاء للسكان و الحيوانات...الخ.
- ✓ **تحصين المنازل من الأعداء و الذعار:** و هذا الجزء يتمثل في تكوين السور الذي يعد شرطا واضحا،

سواء في القصور الصحراوية أو الشمالية أو غيرها[2].

من خلال ملاحظتنا الأولى نجد القصر يحتوي على أهم المرافق الضرورية للحياة، فهو لا يختلف عن المدنية اختلافا جوهريا، بل يشترك في نقاط أساسية من بينها، نجد أن الإنبثاق و التكوين يكون من أساس ديني، و هذا ما جاء به ابن خلدون من خلال مقدمته.

[1] محمد عبد الستار ،مرجع سابق،ص102.

[2] ابن خلدون. **المقدمة.** دار الكتاب اللبنانية للطباعة و النشر، بيروت، 1961،ص617-619.

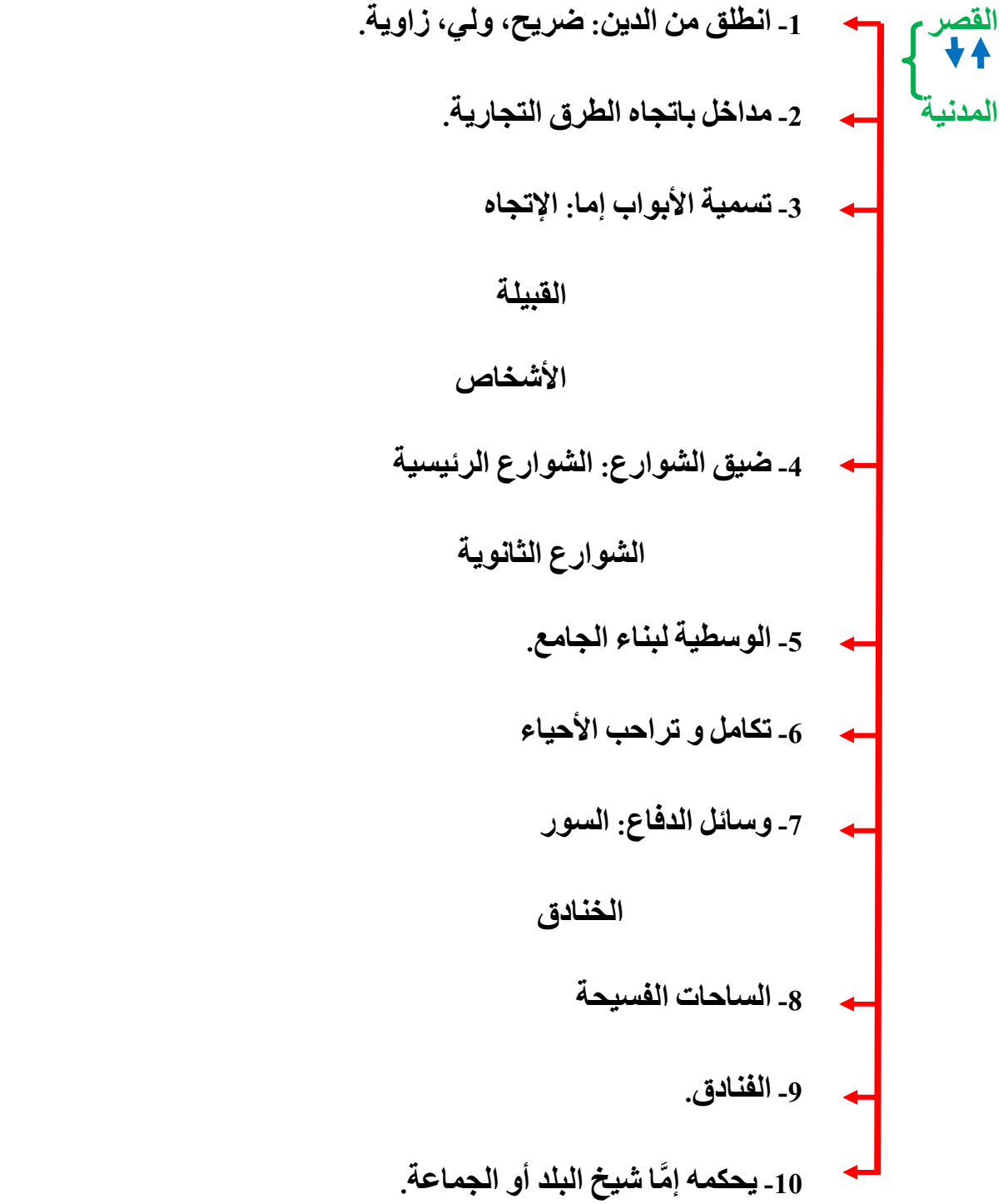

الشكل رقم -02- **مخطط يمثل أوجه الشبه بين كل من القصر و المدينة**

1-من اعداد الطالبة

2-1 أوجه الاختلاف:

يكمن الاختلاف بين القصر و الدنية في كون أنَّ هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالدولة أو الخليفة، و هو ما نلمسه من خلال ما نقلته المصادر الأجنبية.

أمَّا ابن خلدون " برى أن المدينة قرار تتخذه الأمم عند الحصول على الغاية المطلوبة من الترف"[1]، ثم أضاف في تعريف آخر للمدينة بأنها ذات الهياكل و الإجرام و الأجزاء العظيمة، و بناءات كبيرة لتمهيد المطار و اختطاط المدن لابد من توفر الدولة و المدن[2].

لقد اظهر ابن خلدون "أن العلاقة بين الملك و المدينة علاقة جدلية، بمعنى إذا عمرت الدولة طال عمر المدينة، فكثر بناءات و مصانع، و غذا حكم القصر الدولة تراجع عمران المدينة، و ما يمكن استنتاجه مما سبق أن المدينة يقصد بها تلك المباني و المصانع و ما تتوفر به من الصيغ القضائية الدينية الإدارية، و السياسية، و هذا ما عرف في بعض المصادر التاريخية بالهيئة الإجتماعية، و هي تعد من السمات الحضرية التي تميز المدينة عن غيرها من مراكز الإستقرار البشري"[3]. و هذا ما جعل الحاكم يلعب دور في بناء المدينة مثلا: عدم جمع الأضداد من الأجناس حتى لا يكثر الصداع.

"تؤكد الدراسات الحديثة أن المدينة ليست وسط جغرافيا بقدر ما يمثل مجموعة العناصر البشرية القاطنة بها الأثرياء منهم و النشاطات الممارسة من قبلهم"[4]،"بينما القصر يفتقر من مثل هذه المعطيات، يتكون من قبلة او قبلتين.

[1] نفس المرجع ، ص617.
[2] نفس المرجع، ص 609-610.
[3] علي حملاوي، مرجع سابق، ص36.
[4] محمد عبد الستار، مرجع سابق، ص121.

عكس تعريف المدينة كما أن الصيغ القانونية الصادرة تتجلى بالقصر أو في أهل الرأي أو الجماعة، كما يحق لأي فرد من المجتمع التصرف بالأملاك دون موافقة الجماعة و كذا التراضي بينهم"[1].بالإضافة إلى النخليان القصر لم يكن له أرياض تؤدي إلى اتساع عمرانية بل بقي متعلق داخل الأسوار، بحكم موقعه الجغرافي مما يدفع الأهالي عن مساكنهم بحثا عن الأماكن الشاسعة للاستقرار بها.

2-2 لمحة تاريخية عن تلمسان و قلعة المشور:

- تلمسان:

هي المدينة التي تلقب بلؤلؤة المغرب الكبير، هي مدينة تقع في شمال غرب الجزائر، و هي تعد ثاني مدينة من حيث الأهمية بعد وهران، من الجهة الغربية، فهي مدينة فخورة بماضيها المجيد، ذات معالم أندلسية متأصلة في المغرب الإسلامي الكبير، و صاحبة المواقع الطبيعية الخلاَّبة و قد سماها **جورج مارمي** بمدينة الفن و التاريخ، و بكثرة المباني الفنية الرائعة و ماضيها الفكري الثقافي السياسي المجيد، فقد تضافرت جهود الطبيعة السخية الحسناء و جهود الإنسان المبدع، مما جعلها تستحق تلقيب بجوهرة أو لؤلؤة المغرب و غرناطة افريقيا.

- تقع مدينة تلمسان داخل مزارع الكروم و الزيتون، كما تشتهر بصناعة الجلود و الزرابي و صناعة المنسوجات مما جعلها تتربع على قمة المناطق الساحلية في الجزائر.

[1] عليق نايت. **قصر ملونة بأدار-اقليم توات- دراسة تاريخية أثرية**. بحث لنيل شهادة ماجستير في الأثار الإسلامية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

ـ أصل التسمية:

هناك عدة آراء حول تسمية تلمسان في هذه الآراء حسب "**يحيى بوعزيز**" يتألف اسم تلمسان من كلمتين أمازغيتين هما:

تلم و معناه التجمع و **سان** معناه اثنان بكونهما جمعت بين المدينتين. مدينة تقرارات التي أسسها "يوسف بن تشفين" و اكادير التي أسسها "أبوقرة اليغريف".[1]

أما جورج مارمي: إن اسم تلمسان من الأمازيغية **تالا** معناه عنده منبع و **يمسان** و معناه جاف لتصبح كلمة تلمسان هي المنبع الجاف.[2]

أمَّا ما درج عن العامة بكون كلمة تلمسان كلمة عربية مكونة من كلمتين **تلم** تجمع **انسات** لتصبح "مجمع الناس".

و قبل أن تحمل تلمسان هذا الاسم كانت تسمى **بوماريا، أغادير تقرارات** كما كنت بعدة كنى منها: الجدار و لؤلؤة المغرب الكبير و عروسة المتوسط.[3]

ـ قلعة المشور:

يتربع حصن المشور عن مساحة مستطيلة طولها 250م و عرضها 150م و يحدد هذه القطعة الأرضية، أسواره العالية الارتفاع يلتصق بالصور الجنوبي للمدينة، انتقل إليه أمراء بني عبد الواد و اتخذه قصرا لهم بينما كانوا يقيمون في القصر القديم المحاذي للجامع الكبير[4]، لقد تضاربت آراء المؤرخين عن تاريخ إنشائه منهم من يرى أن أسس في الفترة نفسها التي أسس فيها مدينة تكرارات أي في عهد المرابطين في حين يرى البعض أن يرجع إلى فترة الأحداث.

---

[1] يحيى بوعزيز. **تلمسان-عاصمة المغرب الإسلامي**. وزارة الثقافة،الجزائر،2007 ، ص28.

[2] www.http.wikipedia.org.(2013.08.15)

[3] يحيى بوعزيز، مرجع سابق، 28.

[4] مبارك، بوطارن. **الموروث الإسلامي لتلمسان**. ط1،الجزائر، 2011، ص152.

أمَّا بخصوص وظيفته فقد تباينت من أمير إلى آخر حسب السياسة التي ينتهجها كل أمير، فمثلا في عهد الأمير أبو حمو موسى الأول أشبه بمعتقل جمع فيه بعض من كان يخشاهم من قبائل المنطقة و سمح لهم بالبناء.

أما بعض المصادر التاريخية تثير إلى أنه كان مقر البلاط الزياني عموما، حيث بنيت فيه قصور و حدوث كلما تعرضت إلى التعريب، و أدار عليها الأمير أحمد بن أبي حمو سورا سنة850 ه[1].

ـ أصل التسمية:

المشور، دار الشورى معلم من معالم تلمسان يشير إلى ما للمدينة من تطور حضاري، جعل القائمين عليها يفكرون في إنشاء هيئة للتشاور، فهي بمثابة برلمان تناقش فيه قضايا الأمة المصيرية، تعرض على الفقهاء و علماء الأمن بمحضر أولياء الأمر و هو من أشهر المباني التلمسانية القديمة أنشأ سنة 650ه 1145م،" و كلمة المشور مأخوذة من الشورى و عليه فالنفط دال على المعنى الحقيقي لوظيفته فهو المكان الذي كان يعقد فيه أمراء تلمسان مجالسهم للتفاوض مع وزرائهم و رجال دولتهم حول الشؤون العامة السياسية و غيرها، مكان الندوات و المداولات، و هو مجلس لإقامة العدل، و قد يتناول فيه الأمير وجبات تطلق كلمة المشور على جناح مستقل من أجنحة القصر و يؤدي معنى معقل و قلعة و به كان الاحتفال بإحياء ليلة المولد النبوي الشريف، و هو أعظم قصور بني زيان، كامن أجمل القصور الإسلامية و أبهاها جديرا بدولة عظيمة كدولة الزيانيين و قد اعتنى الملوك بإشادته و تكبيره و تنميقه"[2].

[1] نفس المرجع ص152.

[2] عزي، بوخالفة. **تلمسان منارة الإشعاع الفكري و الثقافي .** دار السبيل للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011،ص25 -26.

3-2 التخطيط الشامل للحفاظ على الآثار:

الواقع أن مهمة إدارة الآثار و التراث يتلخص في نقطتين اساسيتين يجب التخطيط لهما تخطيط علمي و شامل:

1- الحفاظ على التراث الأثري و صونه و ذلك بطريقة:

أ- حمايته و منع التعدي عليه.

ب- ترميمه و صيانته و تقويته و إنقاذه من الخطر

ج- حصره و تسجيله تسجيل علمي.

2- التعريف بالتراث و لما يحمله، و أصالة و ابداع ذلك عن طريق:

أ- عرضه عرضا جيدا سواء كان الأثر ثابت أو معروض في المتاحف.

ب- التعريف بالتراث عن طريق النشر العلمي و الثقافي و عن طريق ربطه بالثقافة من جهة و بالسياحة من جهة اخرى[1].

فهذه العملية تتم من طرف مستخدمي البحث العلمي الذين حاولوا الإستفادة من كل ما انجزه العقل البشري، ففي الحقيقة هناك اعتبارات عديدة تقف دون تأدية هيئات و إدارات الآثار لواجباتها على الوجه الأكمل من بينها:

- "ضخامة المسؤولية نظر لتوزع الآثار و تنوعها و كثرتها.

- الحاجة الماسة الى نمو الوعي بأهمية الآثار و خدمة المحافظة عليه و منع التعدي عليه.

[1] ابراهيم محمد عبد الله، مرجع سابق، ص165.

- صعوبة الإلتزام بالقوانين حماية الآثار، و خاصة فيما يخص بالتعدي و السرقة و الإخلاء و الإزالة.

- تعقد مشكلة توفير بدائل سكنية ينقل اليها سكان الأحياء و القرى الواقعة ضمن مناطق أثرية".[1]

- الزحف السكاني و النشاط السياحي و التوسع الصناعي و غير ذلك من المشروعات التي تهدد المناطق الأثرية.

- المشاكل الإدارية التي تلاقي الآثار.

- عدم اهتمام الأجهزة الحكومية سواء منها المركزية أو المحلية لمشروعات الآثار[2].

و على هذا الأساس، فنحن في أمسِّ الحاجة غلى خطة طويلة الأمد شاملة و متكاملة للتعامل مع كل أثر و موقع أثري، طبقا لأولويات محددة و سياسات ثابتة فهذه الخطة تشمل عناصر كثيرة كالمسح الأثري الذي يقصد به مسح شامل كامل لكافة المواقع الأثرية على اختلافها، و هذا بمجرد اعداد قوائم الآثار أو المناطق الأثرية من أجل اعداد تقرير وافي و كذا مدعَّم بالخرائط، و هذا بتزويد كافة البيانات التاريخية و الأثرية و العوامل المؤثرة على ذلك.

[1] عبد العزيز مرزوق.**الفنون الإسلامية في المغرب و الأندلس .** دار العربي للطباعة و النشر،مصر،1968، ص96-97.
[2] عبد العزيز، مرزوق. مرجع سابق، ص97.

خلاصة الفصل

إنَّ محاولة إثبات الدولة لعملية الترميم للمعالم الأثرية تبقى فجوة قائمة بين النظرية و الدراسات العلمية و الواقع المعاش، و هذا بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة و الإجابة على التساؤلات المطروحة من طرف الأشخاص، و كذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي تساعدنا في جمع المعلومات من الواقع المعاش، و كذا الإلمام بالموضوع و محاولة ربطه بالقرارات الحضرية التي تتخذها الدولة الجزائرية في مجال ترميم المعالم الأثرية.

تبقى عملية الترميم عملية وطنية و دولية تشمل عديد المعالم الأثرية.

تمهيد :

قد لا يختلف عقلان في أن التراث الوطني كنز غال لا يجب أن نبن مهما طالت السنين باعتباره الذاكرة الحية للأفراد والمجتمعات ، ومن هنا كان لازما على الدولة أن تحرص حرصا شديدا وغير متناه ، على كل ما يربطها بماضيها العريق من الحضارة العتيقة ، مع بذل كل الجهود اللازمة من أجل حماية هذا التراث الحضاري ، وذلك بالوسائل المادية، القانونية والتنظيمية مهما كانت الصعوبات والعراقيل التي تعترض سبيلها في هذا الخصوص .

يعتبر القانون هو تلك القواعد العامة التي يتساوى أمامها الجميع والتي من شأنها التعبير عن إرادة الشعب.

II- 1 وسائل الحفاظ عن المواقع الأثرية :

إنَّ حماية الآثار من الأخطار التي تتعرض لها المعالم الأثرية المتواجدة لا تقل أهمية عن تلك التي تعرضت لها الآثار الموجودة فوق سطح الأثر ، وذلك بما يمكن التحكم في حماية هذه الأخيرة ، بينما تموت الأولى موتا بطيئا ويجد الانسان نفسه عاجزا عن حمايتها .

و من بين الوسائل التي تندرج في الحماية والحفاظ على المواقع الأثرية سندرجها في النقاط التالية:

1-وضع المخطط التوجيهي ينظم الأعمال و المشاريع والتوظيف المناسب و يحقِّق الانسجام العمراني بين المركز التاريخي والبيئة المحيطة به.

2- اعداد سجلات بالمواقع الأثرية ، وتجديد ما تحتاجه من اجراءات فورية حسب أولوياتها .

3- اعداد سجل وطني للمباني الأثرية الموثقة وذلك بعد تعريف معايير التوثيق لكل فئة من فئات هذه المباني .

4- تحسين مستوى التنفيذ الفني لأعمال الترميم والتجديد من خلال رفع كفاءة العاملين فيها وتطوير أساليب وتقنيات تلك الأعمال وتوحيد المعايير الخاصة بها.[1]

5- حماية المواقع الأثرية في جمع الأخطار بالاستخدام البيئي أو اضافة أو تغيير معالمها الأصلية أو الصيانة والترميم على أسس غير علمية .

[1] بظاظو، ابراهيم . **السياحة البيئية وأسس استدامتها .** الوراق للنشر والتوزيع،عمان، 2010 ، ص 21-22 .

6- مراعاة عدم تشويه المباني والمواقع الأثرية بإقامة مباني حديثة بالقرب منها

الوسائل الإدارية والقانونية :

1-صياغة قاعدة قانونية لحماية المباني الأثرية من قرارات ومعايير وأسس تنظيم عمليات البناء ضمن حدود المركز التاريخي.

2- وضع خطة تحدد المهام والمسؤوليات الادارية لكل جهة من الجهات المعنية لحماية التراث العمراني وتطويره وتنميته وتحدد اطار وأسلوب التنسيق المشترك فيما بينها .

3- وضع ضوابط التخطيط لاستعمال الأرض وصيانة المواقع الأثرية وكذا التصرف للمباني الملاصقة للمبنى الأثري.

4- تجديد الموقع بشكل يتماشى مع طابعها العام .

5- تجديد الموقع بشكل يتماشى مع السياسة المحددة عليها .

6- مراعاة اتباع نفس المواصفات : الارتفاع ، اللون ، مواد البناء . [1]

1-1 السياسات والتشريعات الخاصة بالمواقع الأثرية :

لقد وضعت الأحكام التنظيمية المناسبة لحماية الطابع العمراني للمركز التاريخي ، وانسجام البيئة المبنية وذلك من خلال تحديد ارتفاع الأبنية وأساليب الترميم واعادة البناء والتأهيل :

[1] نفس المرجع، ص 322 .

1-توفير الحوافز الاقتصادية لتشجيع المواطنين على القيام بالمشاريع التنموية والتطويرية.

2- استمرار تأهيل الكوادر الادارية ودعمها في خطتها القائمة على توعية المجتمع المحلي بأهمية التطوير والبدء بالمشاريع الصغيرة .

3- توفير مصادر التمويل المستمرة لتنفيذ استراتيجيات والمشاريع التنموية .

4- ابعاد ما أمكن عن الاستملاك (نقل الملكيات) الذي يرهق البلديات وما يجعله يحد من مشاركة المجتمع المحلي .

5- تحديد النطاقات لحماية المواقع الأثرية .

6- تجنب عزل المواضيع الأثرية والتراثية عن محيطها العمراني .

7- احياء المواقع الأثرية والتراثية من الناحية الاقتصادية .

8- التأكيد على مبدأ الشراكة من خلال احداث الشراكة ، قطاع مشترك تساهم فيها جهات معينة بنصف رأس المال ، والتي تكون مهمتها الترميم والصيانة والتجهيز وزارتي الثقافة والسياحة .[1]

9- حماية المواقع من أية عناصر تمثل خطورة عليها بسبب الاهتزازات أو المخاطر .

[1] نفس المرجع، ص 325 – 326 .

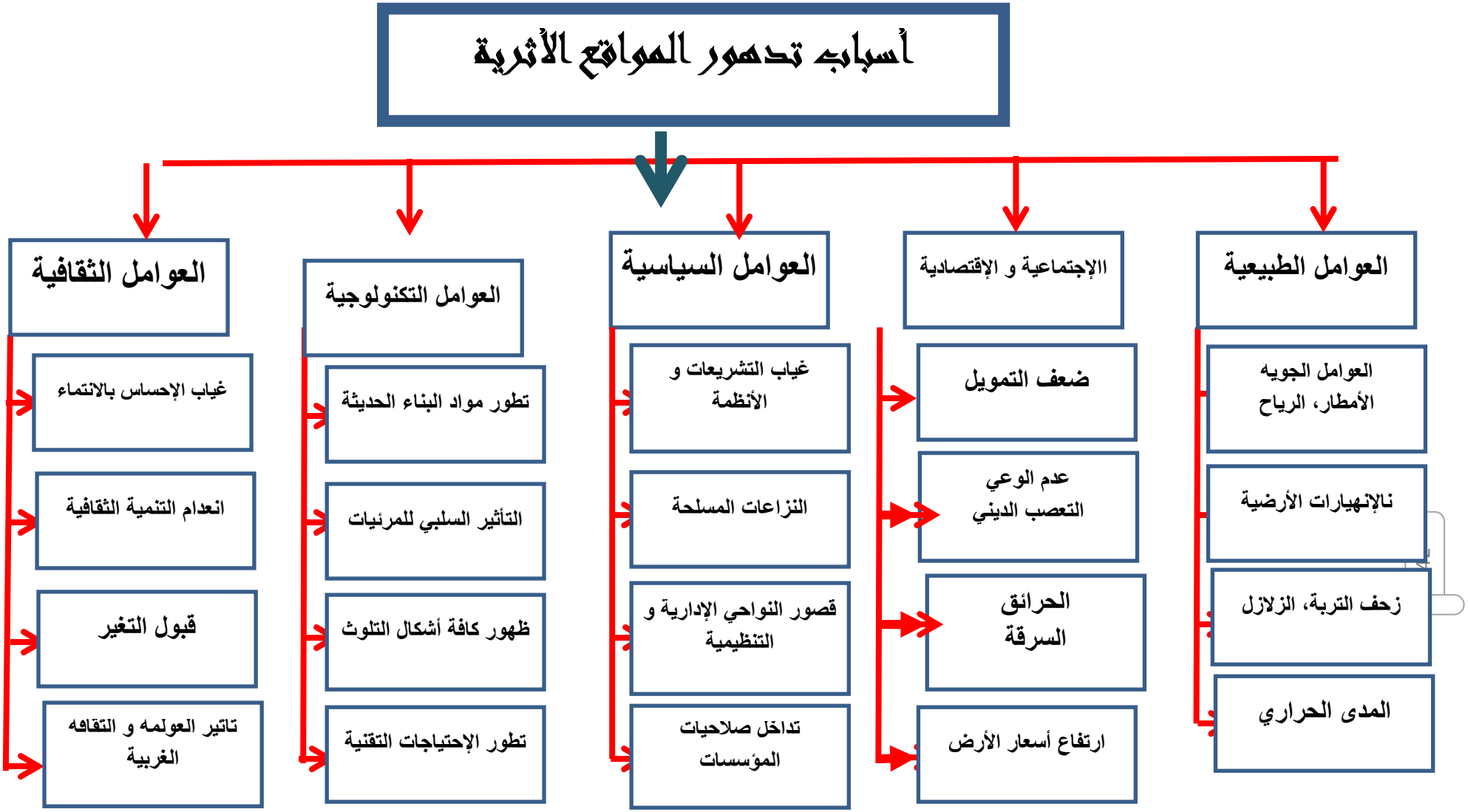

الشكل رقم -3-

مخطط يمثل واقع تدهور المعالم الأثرية [1]

1- من إعداد الطالبة

فمن خلال المخطط يتضح لنا المستويات السابقة ، يمكن التعرف على المواقع الأثرية وتحديد أهميتها ودرجتها بدقة، مما يساعدنا في التحليل لتحديد أولويات الحفاظ عليها تبعا للأهمية وعدم تخصيص مصادر التمويل في أعمال غير هامة وذات قيمة ، كما يساعد على تحديد أساليب التعامل معها تبعا للقيمة والحالة التي عليها بالأسلوب الواقعي .

2-1 الآليات القانونية الوطنية لحماية الآثار:

لقد سخرت وكرست الدولة الجزائرية ترسانة هامة من النصوص التشريعية والأحكام التنظيمية لحماية التراث الوطني في أوسع معانيه، سواء كان ذلك من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها أو انضمت وصادقت عليها.

وكذا من خلال مواثيقها ودساتيرها ونصوصها التشريعية والتنظيمية الداخلية وهي كثيرة جدا و حقيقة ، ويمكن القول بأن المكونات القانونية الوطنية المشكلة للنظام القانوني لحماية التراث الوطني ، وهذا لما تسخر به الجزائر متنوعة إلى درجة يمكن وصفها بالترسانة القائمة بذاتها من النصوص الدستورية والوثائق السياسية والنصوص القانونية ، وغيرها من النصوص الأخرى التي سنستعرضها في ثلاثة فروع :

الفرع الأول: النصوص الدستورية والوثائق السياسية.

الفرع الثاني: النصوص التشريعية والقوانين و الأوامر.

الفرع الثالث: النصوص التنظيمية، المراسيم والقرارات ،على أن يتم ذلك على النحو التالي:

1-2 النصوص الدستورية:

لقد أورد مؤسس الدستور الجزائري في الدستور الحالي – الدستور المصادق عليه من قبل الشعب في استفتاء 28 نوفمبر 1996 والصادر في ج.ر رقم 76 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق ل ديسمبر 1996 المعدل والمتمم مرتين الأولى سنة 2002. بمقتضى القانون رقم 02-03 الصادر في ج.ر رقم 25 بتاريخ 14 أفريل 2002 والثانية سنة 2008 بموجب القانون رقم 08- 19 الصادر في ج.ر رقم 63 بتاريخ 17 ذو القعدة 1429 الموافق ل 15 نوفمبر 2008 .[1]

- فهناك عدة نصوص وأحكام تقضي مجملها بضرورة حماية التراث الوطني بصفة عامة وتراثها التاريخي والثقافي بصفة خاصة ، ومما لا شك فيه أن المبادئ والأسس والأطر الدستورية في سياق موضوعنا هذا على وجه التحديد ليست كل الأحكام التي تضمنها هذا الدستور ، بل الأحكام التي تؤطر ميادين الواجبات والالتزامات بصفة عامة وكذا مجال الجزاءات المترتبة على مخالفة هذه الواجبات والالتزامات بصفة خاصة .

وعلى أن هذه الجزاءات الدستورية وإن كانت قد تبدو غير صريحة من حيث الشكل والمنظور ، إلا أنها تعمل في طياتها وثناياها مقاصد بنية وأبعاد واضحة بالنسبة للتوجهات العامة في هذا الشأن .

ينبغي القول أن الدستور الجزائري عرف في هذا المجال حماية التراث الوطني عموما وتراث الثورة التحريرية خصوصا، عدة تطورات هامة على مختلف الأصعدة.

4- موسى ، بودهان. **النظام القانوني لحماية التراث الوطني .** الجزائر ، دار الهدى الجزائر، 2013 ، ص 188 .

المادة 122:

في فقرتها الواحدة و العشرين فقط أبت إلى أن تجعل تأطير حماية التراث الوطني والثقافي والتاريخي وكذا المحافظة عليه اختصاصا معقودا للبرلمان يشرع فيه ، وله وحده ذلك دون سواه بقوة الدستور. [1]

بمعنى آخر لا يتم التشريع في مجال حماية و صيانة التراث التاريخي و الثقافي بوجه عام إلا بقانون صادر من البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني، و مجلس الأمة و ليس نصا تنظيميا قرارا مرسوما تنفيذيا أو حتى مرسوم رئاسي، الذي تصدره السلطة التنفيذية.

2-2- النصوص التشريعية:

كما أشرنا إليه آنفا، يمكن القول بأن النصوص التشريعية (القوانين و الأوامر)، الوطنية الخاصة بحماية التراث في الجزائر كثيرة إلى درجة تستطيع وصفها لوحدها بالترسانة القائمة بذاتها، و نظرا لكثرة هذه المكونات التشريعية المتعلقة بحماية التراث على النحو السالف فإننا سنقتصر هنا على استعراض البعض منها فقط و ذلك على النحو التالي:

2-3 فيما يخص القوانين و الإتفاقيات الوطنية:

تشمل القوانين و التشريعات المتعلقة بحماية و المواقع التاريخية على المستوى الوطني، فقد صدر بالجزائر قوانين تتعلق بذلك عقب الإستقلال، و هو ما جاء في قانون 1966-1967، غير أنَّ من التشريعات ما صدر في القانون04.98 حيث يشمل 9 أبواب و 108 مادة قانونية جاء تفصيلها كالتالي:

الباب الأول: يتضمن الأحكام التمهيدية و العامة و جاء فيه سبعة أبواب.

[1] نفس المرجع ، ص 192 .

الباب الثاني: 5 فصول و 42 مادة أشار المشروع في الفصل الأول منها إلى تسجيل الممتلكات العقارية، و في الفصل الثاني القطاعات المحفوظة، اما الفصل الرابع فيتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة من حيث أن الفصل الخامس حق الشفقة.

الباب الثالث: و تعرض إلى حماية الممتلكات الثقافية المنقولة، يضم 17 مادة و التي اقترحت تصنيف تسجيلها و أساليب حمايتها، و هذا يظهر من خلال وضع مخططات حماية المواقع الأثرية، و هذا ما جاء في المواد: 2-3-4-10-11، و التي تناولت في مجملها على إعداد مخطط للمحميات و المواقع الأثرية، فمن خلال المادة 4:" يقرر إعداد مخطط حماية المواقع و استصلاحها بمداولة من المجلس الشعبي للولاية المعنية بناء على الطلب من الوالي بعد أخطاره من الوزير المكلف بالثقافة"، و كذا المادة11 يتم الإعلان عن مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها بقرار من الوالي، و يجب أن يتضمن

- مكان الإطلاع على مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها.
- تعيين المحافظ المحقق أو المحافظين المحققين.
- تاريخ انطلاق مدة الإستقصاء العمومي و تاريخ انتهائه.
- كيفيات إجراء الاستقصاء العمومي ثم يرسل الوالي نسخة إلى الوزير المكلف بالثقافة و من ثم يخضع مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية، و لاستصلاح الإقصاء العمومي لمدة 60 يوما و ينشر القرار بمقر الولاية أو البلدية المعنية"[1]

[1] المواد 4 ،11 من المرسوم التنفيذي 323.03. من.ح.ر رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998.

الباب الرابع: يعالج الممتلكات غير المادية و يضم 3 مواد أبرزت تعريف الممتلكات الثقافية غير المادية، و أهداف حمايته إنشاء بنك للمعطيات قصد المحافظة على هذا النوع من الإرث الحضاري.

الباب الخامس: يضم 9 مواد احتوت على الأبحاث الأثرية و كيفية الحصول على رخصة البحث الأثري و هذا ما جاء في المواد 15: "يجب وضع مخطط حماية المواقع الأثرية، الذي ينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بقرار من الوزير المكلف بالثقافة ما يأتي:

1- تاريخ وضع مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها تحت تصرف الجمهور.

2- الأماكن التي يمكن الإطلاع على مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها.

3- قائمة الوثائق المكتوبة و البيانات المكونة للملف.

4- تاريخ بدء التنفيذ الذي يجعل تدابير مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها قابلة للتطبيق".[1]

أمَّا المادة 18 و 23 و 25 ترى أن مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها في ثلاث مراحل، تحدد كالتالي:

-" تشخيص المشروع للتدابير الإستعجالية عند الاقتضاء.

- المخططين، الطبوغرافية، و الأثري و المشروع التمهيدي لمخطط حماية المواقع الأثرية.

[1] المادة 15 من المرسوم التنفيذي 324.03 من ج.ر رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998 معدل في 5 أكتوبر 2003.

- تحرير الصيغة النهائية لمخطط حماية المواقع الأثرية و إصلاحها.

المادة 23 : "تعديل و مراجعة مخطط حماية المواقع الأثرية و استصلاحها، بنفس الأشكال التي تم فيها إعداده".

المادة 24: "لا يمكن أن يعاد ضبط مخطط حماية المواقع الأثرية في شكل تكييفات بسيطة ظهرت لدى تنفيذه و ليس لها أي أثر على نظامه."

- يقدم مدير الثقافة طلب الضبط إلى الوالي الذي يتخذ قرارا بهذا الشأن.

- ينشر القرار في مقر الولاية و البلدية أو البلديات المعنية يبلغ إلى الوزير المكلف بالثقافة".[1]

الباب السادس: هو عبارة عن الأحكام الختامية، جاءت في ثلاث مواد و قد أعقب هذا القانون الذي وضع الخطوط العريضة لحماية التراث الثقافي 6 مراسيم، و القرار الوزاري المشترك، تماشيا مع ما هو معمول به في الإتفاقيات الدولية و الإقليمية، و الذي وقعت الجزائر على معظمها.[2]

- إنَّ حماية التراث سواء المادية أو الفكرية، يعتمد بالدرجة الأولى على الوعي الاجتماعي بمدى أهميتها مجتمع و قيمتها وما تشكّله من الإرث الثقافي ككلّ وكذا مساهمة الجميع لحماية هذه الممتلكات لحفاظ على كلّ أشكال الضياع.

كما أنّ التعاون من الجهات المختصة بالحماية يشكل عنصر إضافة فالتسجيل والتوثيق محليا ودوليّا، لكلّ الموروثات الأثرية وحصرها ودعم المؤسسات عنها ماديّا, معنويا وبشريّا وذلك من أجل القيام بدورها من أجل حفظ وترميم تلك المخلّفات وإصدار التشريعات وتطويرها وربط التعاون من المؤسسات الإقليمية والأولية في سبيل خدمة العمليات.

[1] المواد 25.23.18 من المرسوم التنفيذي 323.03 من ج.ر رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 98.04 من ج.ر رقم 44 الصادرة بتاريخ 15 يونيو 1998.

إنّ حماية تراث المجتمع ليس عملا فرديا او يتعلق بالمؤسسات المتخصصة في المجال الأثري والسياحية فحسب بل هي مسؤولية كافة أفراد المجتمع ومؤسساتها فالمؤسسات التعليمية يمكن لهل أن تساهم في تعليم وتثقيف أطفال المدارس وطلاب الجامعات بأهمية الممتلكات الثقافية للمجتمع وتدريبهم على كيفية المحافظة عليها من عبث العابثين والمخالفين لقوانين المجتمع[1].

كما يكمن الدور الكبر على المؤسسات الأمنية بمراقبة اماكن العبور كالمطاردات و المواني ونقاط استخدام الأجهزة التقنية العالية للكشف عن الآثار والتعاون مع المؤسسات الدبلوماسية والشرطة الدولية لاسترجاع كافة التراث و الآثار والمواقع الأثرية.

تجمع كافة التشريعات الوطنية على حماية الممتلكات الثقافية وتخضع للأسس والمبادئ القانونية لتنفيذ ذلك, ومن ثمّ يبقى على الجهات التنفيذية المختصّة أن تضع ضمن حفظها وبرمجتها وكيفية تفعيل تلك التشريعات وتطبيقها وذلك بالتعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية والحرص على التعاون لتوعية الفرد بالمسؤولية الجماعية عن ذلك.

1 –3 الاتفاقيات الدولية لحماية التراث:

يختلف الكثير عن ماهية الآثار، فالبعض يرى أنّ كلّ ما هو قديما يجب تسميته تراثا، وفريق يُعني أن المعاني الجميلة والقيم السامية الموروثة من الأجداد هي التي تستحق اسم التراث، ونحن نعلم انّ التراث ليس حكرا على أحد, ليس هنام من وصيّ عليه، كما انّ من خصائص التراث الشعبي الخصوصية والمحلية، بحيث يوجد علم يدرّس في كثير من الجامعات، لذا الاهتمام به من الاولوية الملحة لأن الجزائر تملك حجم لا يُستهان به من التراث المادي وغير المادّي.

[1] صدِّيقي، أبو بكر. **حماية الممتلكات الثقافية في التشريعات الدولية و الوطنية**. مجلة تصدرها مديرية الثقافة لولاية بشار. عدد خاص بالأيام الثقافية للقصور، 2009. آليات تامين و حماية التراث الثقافي بالجزائر، العدد الرابع، 2009، ص83-84.

فالممتلكات الثقافية وحسب ما جاء في اتفاقيّة "لاهاي" 1954هي الممتلكات المنقولة أو....والتي تشكّل اهمية كبرى لتراث الشعب كالمباني المعمارية أو التاريخية، امّا الاماكن الأثرية ومجموعات المباني التي تكتسب قيمة تاريخية و أثرية[1] .

تعدّ الجزائر من اهم الدول الغنية بالمواقع التاريخية آثارا ,ثقافة وحضارة, تتميز مواقها التاريخية بالتنوع الثقافي والحضاري حيث انها مترامية الأطراف متعددة التضاريس، فقد أجمعت في رحابها ما قبل التاريخ ومخلفات النوميديين و الفينيقيين والرومان والعرب والمسلمين، غير أنّ معظمها معرّض للكثير من الأخطار المترقبة على الظروف الطبيعية, وعليه ان حماية الممتلكات الثقافية والحضارية يتطلب أمرين متلازمين:

الأوّل: المادّي: يشمل الترميم والصيانة المتواصلة والحماية والحفظ والتوثيق وإعداد الدراسات والاستكشافات و التحليلية، تأسيس المؤسسات أو المصالح المتخصصة في مجال الرعاية والحفظ والتوثيق. إلخ...

الثاني: القانوني: حال موضوعنا هذا بإصدار وتطوير التشريعات القانونية من أجل الحفاظ على تلك الممتلكات الثقافية إضافة إلى عمل الأجهزة الأمنية والقضائية لتنفيذ ومتابعة تلك القوانين والحرص على سلامة المواقع الأثرية والتاريخية ومنع الاعتداء على الآثار[2].

فمن هنا تنقسم قوانين حماية الممتلكات إلى شقّين: الدولي والمحلّي, حيث يستند الشق الدولي على المعاهدات والمواثيق الدولية التي تنص على اعتبار المواقع الأثرية ممتلكات ثقافية وإرث حضاري يتطلب الحماية والمحافظة عليه بشتى الطرق, ويمكننا ابراز هذه المواثيق الدولية تصاعديّا كالآتي:

[1] صدِّيق أبو بكر، مرجع سابق، ص77.
[2] - نفس المرجع، ص78.

1 - بتاريخ 1899/07/29 نصّت المادة 56 من المعادة قوانين وأعراف التي وقعت في هواي على عدم تدمير النصب والمباني التاريخية.

- كما ان المعاهدة التاسعة حول أعمال القصف من قبل القوات البحرية التي وقعت في لاهاي بتاريخ 1907/10/18 التي نصّت على وجود الحذر عن القصف من البحر والتخبط ما أسكت من المباني التاريخية.

كما انّ منظمة اليونسكو تبنّت خلال المعاهدة التي عقدت بلاهاي في الفترة ما بي 1954/04/21 إلى 1954/05/14 على حماية الممتلكات الأثرية أثناء الحرب أوصت في بروتوكولاتها الأول والثاني على اتخاذ كافة التدابير الدولية والوطنية لحماية المواقع الأثرية وممتلكات الدول باعتبارها تراثا ثقافيّا انسانيّا[1] لقد جاءت هذه الاتفاقية على أنَّ الاطراف السامية المتعاقدة تتعهّد باحترام الممتلكات...

كما لا يعرضها للتدمير والتلف كما تعددت تلك الاطراف بتحريم السرقة والهدم ووقايتها من هذه الأعمال ووقفها عن اللزوم مهما كانت اساليبها، وتتعمد الأطراف المتعاقدة بأن تتخذ في نطاق تشريعاتها الجنائية كافة الإجراءات التي تكفل محاكمة الاشخاص الذين يخالفون هذه الاتفاقية أو الذين يأمرون بمخالفتها، وتوقيع جزاءات جنائية عليهم مهما كانت جنسيتهم.

كما اهتمت المنظمة بإصدار قانون دولي لحماية المواقع الأثرية والتنقيب عليها، صدر في نيودلهي في 1965/12/05 وأوصى اليونسكو جميع الدول أن تخضع في تشريعاتها وقوانينها ما تراه منسبا لتحقيق التوصيات التي صدرت في نيودلهي[2].

[1] موسى بودهان. **النظام القانوني لحماية التراث الوطني .** الجزائر، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر 2003، ص46-47.
[2] نفس المرجع، ص47-48.

في 1970/05/14 تبنّ المؤتمر السادس عشر بيونسكو اتفاقية بشان التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير بطرق غير مشروعة واعتبرت الاستيراد ونقل ملكية الممتلكات لثقافية بطرق غير مشروعة هي الأسباب الرئيسية لافتقار التراث الثقافي الوطني في المواطن الأصلية ومن ثمة تعتبر تلك الأعمال غير شرعية, وعلى دول المنشأ وضع تدابير مناسبة للحجز وإعادة تلك الممتلكات بالطرق الدبلوماسية وفرض العقوبات والجزاءات الإدارية على كلّ من يتسبب في خرق تلك القوانين، وعلى الدول التي تتعرض إلى النصب وتستعين بالدول الأخرى وتستعين بالاشتراك في الأعمال الدولية لوضع تدابير كمراقبة الصادرات والواردات.

كما جاء في هذه الاتفاقية أن نقل هذه الممتلكات وتصديرها من قبل الدول الأجنبية عمل غير مشروع وعلى هذه الدول الموقعة فالاتفاقية قبول الدعاوي القضائية، كما انّ اعلان اليونسكو العالمي 2001.

بشأن التنوع الثقافي تضمن الاعتراف بالتنوع الثقافي باعتباره تراثا مشتركا للإنسانية، تعد حمايته ضرورية أخلاقية ملموسة لا..... عن ضرورة احترام كرامة الكائن البشري ذاته[1].

بالإضافة الى أنّ اعلان اليونسكو أيضا سنة 2003 بشأن ترسيم المتعمد الثقافي للتراث الثقافي من الاعتراف بأهمية التراث والالتزام بمكافحة تدميره المتعمد بأيّ صورة من الصور حيث يمكن نقل هذا التراث الى الاجيال القادمة و وجوب أن تتخذ الدول جميع التدابير الملائمة أثناء النزاعات المسلحة في زمن الاحتلال على نحو يكفل حماية الآثار وفق القانون الدولي وتوصيات اليونسكو والمبادئ وأهداف الاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية الآثار والتراث الثقافي.

[1] صدِّيق، ابو بكر. مرجع سابق، ص84-85.

كما صدر العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الممتلكات مثل تعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي عام2005 وغير ذلك من الإعلانات الاجتماعية والاتفاقيات التي نظمتها اليونسكو وغيرها من المنظمات الاقليمية والدولية إلى الحفاظ على المواقع الأثرية.

لقد بلغ حتى الآن عدد المواقع المحمية بموجب المعاهدة الدولية بحماية المواقع الاثرية العالمية لعام1972 اجماليا 851 موقعا لها قيمة كونية فردية من بينها 660 موقعا ثقافيا و166 موقعا طبيعياو25 موقع مختلطا ذلك كان في 147 دولة طرف في المعاهدة التي تبلغ اجمالي عدد البلدان الموقعة عليها 185 دولة[1]

أما الاتفاقية الدولية بشأن حماية وتعزيز تنوع التعبير الثقافي المعتمدة من طرف الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في 20 اوت 2005 والتي تمت المصادقة عليها من قبل الجزائر بواسطة المرسوم الرئاسي رقم :9-270 الصادر في ج.ر رقم 51 بتاريخ" 16 رمضان 1430 الموافق لـ 6 سبتمبر2009".[2]

الميثاق المتعلق بالمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة المعتمد بفاس سنة1982 والمعدّل بالرباط سنة 1986 والذي اعتمدته الجزائر بواسطة المرسوم الرئاسي رقم 2000-434 الصادر في ج-ر رقم 81 بتاريخ 21 رمضان عام1421 الموافق لـ17 ديسمبر2000[3].

[1] نفس المرجع، ص85.
[2] المرسوم الرئاسي رقم 09-270 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 51الصادرة في، 6 سبتمبر 2009، معدل في ديسمبر.
[3] المرسوم الرئاسي رقم 2000-434 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 15، 17 ديسمبر 2000.

كلّ ذلك إلى جانب ما قامت به الجزائر من جهتها في هذا الخصوص فضلا عن انضمامها الى جميع الاتفاقيات الجماعية أو لإطارات ومصادقتها عليها بالنحو المبين أعلاه, فإنّها قد أبرمت العديد من الاتفاقيات الثنائية مع عدة دول شقيقة وصديقة ويمكن ان نذكر منها على سبيل المثال الاتفاقية الدولية بشأن حماية التراث الثقافي المغمورة بالمياه المعتمدة من طرف الدورة الواحدة والثلاثين لمؤتمر العامّ لليونسكو"02نوفمبر2001" والتي تمت المصادقة عليها من طرف الجزائر بواسطة المرسوم الرئاسي رقم268.09 الصادر بالجريدة الرسمية رقم51 بتاريخ16 رمضان1430 الموافق لــ06 سبتمبر2009[1].

وعلى الرغم من عديد الاتفاقيات يبقى التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بالتدمير المتزايد لا بالأسباب التقليدية بالاندثار فحسب وإنما بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف لما تحمله من عوامل الاتلاف والتدمير.

ونظرا لأنّ حماية هذا التراث على المستوى الوطني ناقصة ي غالب الاحياد بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية ونقصان المواد الاقتصادية والعلمية والتقنية في بلد يقوم في أرضه التراث الواجب انقاذه.

وإنّ ميثاق المنظمة التأسيسي ينص على أنها تساعد على بقاء المعرفة وتقدّمها وتعميمها عن طريق السهر على صون التراث العالمي، وحماية وتوصية الدول المعنية باعتماد الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض.

[1] مرسوم رئاسي رقم 09-268 جريدة رسمية رقم 51، 2009.

II- 2 مستويات تصنيف المواقع الأثرية:

المستوى الأول: هي مواقع ذات أهمية كبيرة تتمثل في المواقع ذات الجودة العالية من الناحية التاريخية والفنيّة و الاجتماعية.

المستوى الثاني: مواقع أثرية ذات أهمية خاصة وهي مجموعة المواقع التي تمثّل اعتبارات تراثية خاصة أو تعبّر عن أحداث اجتماعية أو شخصيات تاريخية معروفة.

المستوى الثالث: المعالم الأثرية ذات الأهمية الجزئية وتتمثل في مجموعة من المواقع ذات القيمة الجزئية وتعمل كرصد لبني المستويات في حالة وجود أخطار تهدد المستويان السابقان.[1]

[1] بطاطو، ابراهيم. **التخطيط و التسويق السياحي .** عمان دار الوداق للنشر، ط1 ،عمان، 2008، ص233 .

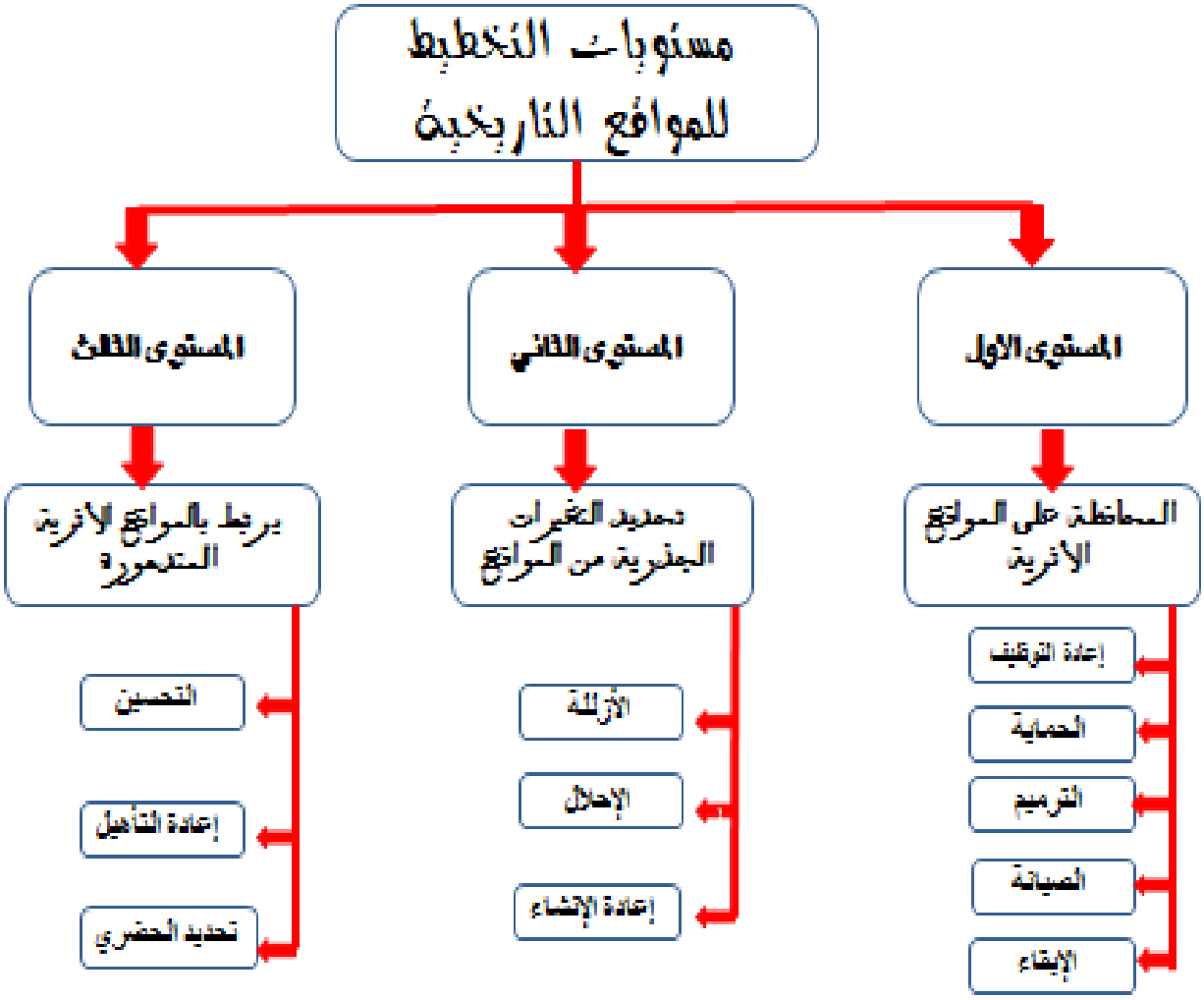

الشكل رقم-5-

مخطّط يحدد مستويات التخطيط للمواقع الأثرية.[1]

[1] من إعداد الطالبة.

1-2 كيف نحمي المباني الأثرية:

لابدّ من أخذ عدّة إجراءات لحماية المباني الأثرية حتى تكون بمأمن عن التخريب والتهديم، وهذه الإجراءات هي:

1- اجراء المسح الأثري للمنطقة المراد للمنطقة المراد حمايتها للتعرف على أهمية المباني التاريخية والفنية والأثرية وعمل المخططات الأولية لها، توثيقها وتصويرها.

2-إعداد قوائم بالمباني الأثرية تمهيدا لإصدار قرارات لحمايتها، بذلك تكون المباني الأثرية أو التراثية أصبحت تحت مظلّة الحماية القانونية.

3- التوعية والتي تتلخّص في تعريف المواطن على اهمية المواقع الأثرية.

4- الإشراك في تحمّل مسؤولية حماية الآثار[1].

وعلى هذا الأساس يرتبط الحفاظ على المواقع الأثرية ارتباطا وثيقا بالتراث الحضاري للمجتمع حيث يتجه دوما صوب إحياء مناطق اثرية بهدف تأكيد اهمّيتها والمحافظة على كيانها و رمزيتها، ويكمن جوهر عملية الترميم والعمل على استمرارية حياة المناطق ذات قيمة حضارية، وكذا طابعها العمراني مما يجعلها تأكّد على مثل هذه المناطق مع حماية الشخصية، الاجتماعية والحضارية للمجتمع.

[1] نفس المرجع ، ص328.

بحيث أنّ الهدف من خلال السياسات الحفاظ على المناطق الأثرية بالدرجة الأولى والحفاظ على النواحي المعمارية ذات قيمة،أمّا البعد السلبي في هذه العملية نجده فالتحكّم المنظّم في المتغيرات.

تتم عملية الحفاظ في المناطق الأثرية من خلال مجموعتين من السياسات والاساليب:

الأولى: تختص بالمواد و الإنشاءات.

الثانية: تختصّ بالوظائف.

أمّا فيما يتعلق بالتكامل هو اتجاه الوسط الذي يقع بين الاتجاهين السابقين، وعليه نجده يتضمّن عدّة مفاهيم منها عادة التنمية وإعادة التأهيل والإصلاح سواء كان تدريجيّا أو شاملا ويعتمد هذا الاتجاه على:

1- عمليات الصيانة والترميم للمناطق القائمة.

2- مشاركة السكان في عملية الترميم.

3-تحسين البيئة العامة والمرافق و الخدمات[1].

و تبقى مسألة الترميم للمواقع الأثرية إحدى أكبر المسائل تعقيدا نظرا لاختلاف وجهات النظر وتعدد الجهات المساهمة.

[1] نفس المرجع، ص 329.

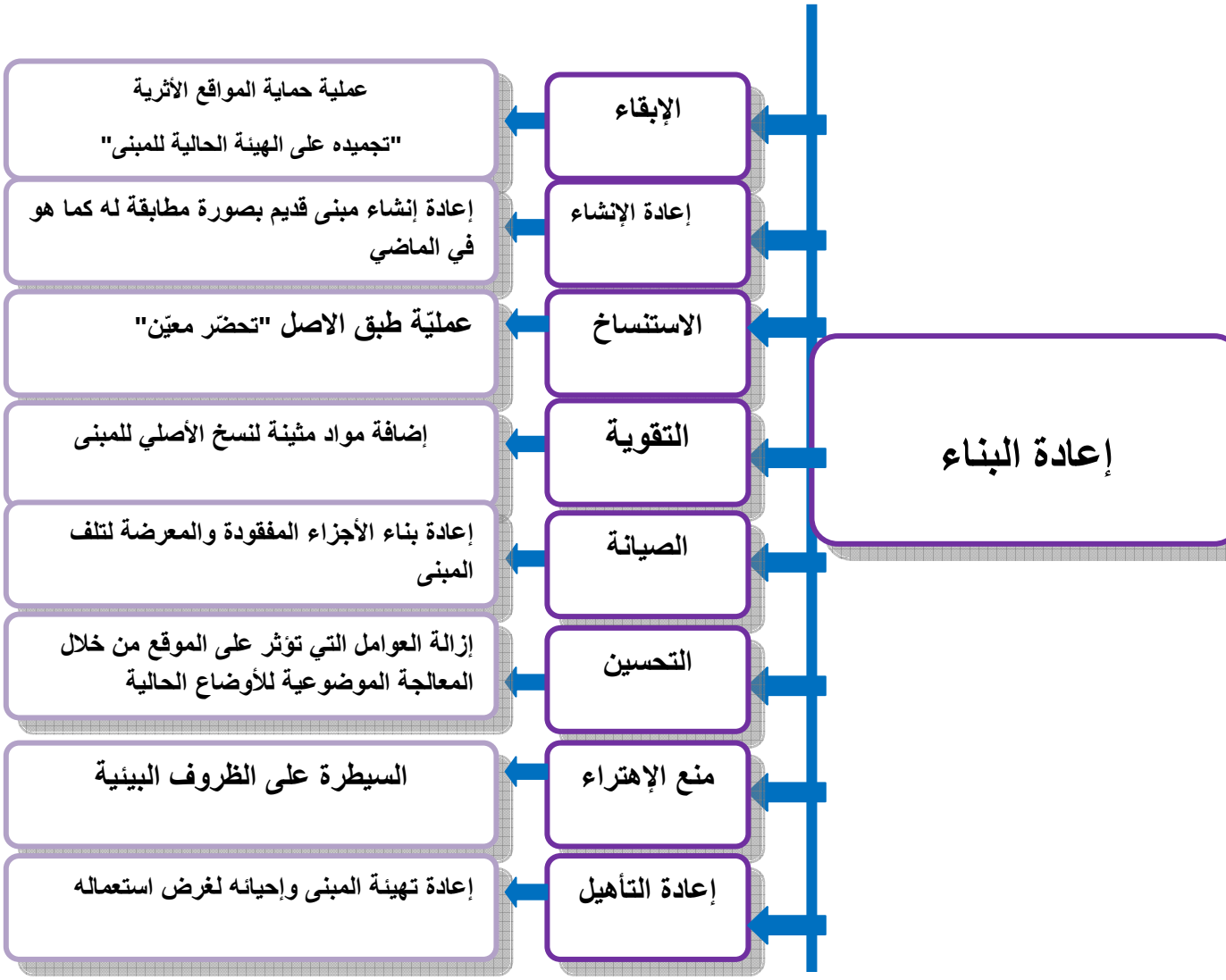

الشكل رقم-4-

مخطّط يوضح أساليب حماية المواقع الأثرية[1]

[1] من إعداد الطالبة.

2-2 مبرِّرات الاهتمام بالآثار:

إنَّ حرص الدولة الشديد و سعيها على حماية التراث الحضاري والتاريخي ونحوه لا يعود فقط كما قد يتصور أو يتوهم البعض إلى اعتزازها وتفاخرها بماضيها العريق وتاريخها المجيد وحضارتها وإنّما يرجع كذلك إلى عوامل أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل العوامل المادية والمالّية ونحوها.

بحيث لم يعد خافيا على أحد ولاسيّما في وقتنا الراهن ما يمكن ما تدره التحف الأثرية لدولة ما من موارده المالية بالعملة الصعبة التي يستعينها من غير شكّ على تلبية بعض حاجياتها وكذا النهوض ببعض أعبائها الكثيرة والمختلفة.

يعتبر التراث الأثري حسب اجتهاد وتحليل ذوي الشأن في هذا الخصوص بمثابة بطاقة فنيّة وعلمية وثقافية وتاريخية و اجتماعية...إلخ.

وحتى أنها سياسية، قانونية، أثرية و تنظيمية لأمّة من الامم، وغنّي عن البيان أنّ الجزائر ولأسباب موضوعية ومبررات عملية كثيرة لا يسع المقام لاستعراضها[1].

يحقّ لها أن تفتخر بكافة الألوان التراثية التي حبها الله بها المتعلقة بأصالتها، حضارتها، ثقافتها، عاداتها، تقاليدها وصناعاتها، ولكن يحقّ لها بل ويجب عليها أن تفتخر أكثر بأبرز وأهمّ تراث تتميز به عن بقية دول العالم، ألا وهو ذلك التراث بمآثر التاريخ الذهبي المجيد عموما.[2]

[1] مجلّة الشرطة في عددها ال89 الصادر في ديسمبر 2008، ص36-37.
[2] نشرية التراث تصدرها جمعية بني يزقن في عددها رقم: 08 الصادر بتاريخ 8أبريل 2001.

وهذا من دفع بالدولة الجزائرية بالحفاظ على المعالم الاثرية والتاريخية، وما يميّز الموروث العمراني والمعماري هو خلوده وصموده عبر الزمن حتى وصل إلينا ليروي لنا انجازات الأجداد ومفاخرهم مما جعلنا أمام مسؤولية أكبر.

نحن نحافظ ونصون ما تبقى من الموروث العمراني ضدّ ما يتعرض له من محاولة تشويهه وإزالته، ولقد جاء الاهتمام الدولي في الوقت الحاضر بالمواقع الأثرية وإدارتها بصورة علمية، وهذا لمل تتعرض له من مخاط طبيعية وبشرية نتيجة عوامل مختلفة اهمها الدمار الذي لحق بالمواقع والتي تهدد بقاء هذه المواقع كإرث انساني حضاري، فهي تؤدي الى تدمير التراث الانساني وتشويهه ثم طمس الإرث الحضاري للأمم والشعوب.[1]

ومن هذا المنطلق عاشت الجزائر السنوات الماضية حركة ثقافية دعّمت تواجدها على مختلف الأصعدة الإبداعية والفكرية وهذا من خلال عدد من الانجازات الثقافية التي يُشهد لها، كيف لا وهي التي اعادت للجزائر ألفتها داخليا وخارجيا وعززت تواجدها في شتى المحافل الدولية لالتزامها لاتجاه مختلف الهيئات، وهكذا يبقي حماية التراث مسؤولية الجميع.

[1] ابراهيم، بطاطو. مرجع سابق، ص 308.

3-2 العوامل المؤثرة على المواقع الأثرية:

إنّ التراث الثقافي والطبيعي مهددان بتدمير متزايد، ليس من خلال العوامل الطبيعية التقليدية للاندثار فحسب، وإنّما إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة التي تزيد من خطورة الموقف لما تحمله من عوامل الاتلاف والتدمير الاشدّ خطرا، ويشمل هذا العامل البشري على مجموعة من العناصر التي تسبب تدمير المواقع الأثرية منها:

3-1أعمال الهدم:

في حالات كثيرة تقوم السلطات أو الأفراد بهدم المباني الأثرية نتيجة إلى أعمال التنمية الحضارية في مجال البنية التحتية التي تشهدها المجتمعات البشرية مثل تشييد المباني السكنية، المصانع، بناء السدود، شقّ الطرقات علاوة على السرقات التي تتعرض لها المواقع التراثية والأثرية.[1]

3-2 الترميم الخاطئ:

تتعرض المنشآت الُرية التراثية كغيرها من المنشآت المدنية للتلف بتأثير عوامل مختلفة، إلاّ انّ الترميم وإعادة التأهيل لهذه المنشآت له مبادئ خاصة ناتجة عن خصوصي هذه المنشآت، سواء من حيث أسلوب الإنشاء والمواد المستخدمة أو من حيث القيمة الاثرية والتي تفرض على العاملين في مجال الترميم الالتزام بجملة من المبادئ النابعة من احترام الأصالة التاريخية للمنشآت.[2]

[1] - ابراهيم ،بطاطو. مرجع سابق، ص 312.
[2]- نفس المرجع، ص 313.

يعتبر الترميم الخاطئ من الأخطاء التي تتعرض لها المباني التي يقع فيها مرممون قليلو الخبرة التي قد تؤدّي إلى طمس العناصر الأثرية، أو تغييرها ببعض مواد الصيانة التي تسبب تلف الآثار مثل استعمال الاسمنت الاسود الذي يؤدي إلى تسرب أملاح الجدران، وكذلك استعمال الجبس الذي يؤدي إلى تسرّب الرطوبة إلى المباني.

3-3 قلّة الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث:

يرجع تأثير الكثير من الظواهر الضّارة للتراث إلى غياب الوعي لدى المواطنين بأهمية التراث الحضاري وتأثيره على مستقبل الأجيال الحالية و القادمة:

- غياب الوعي الثقافي.
- التدمير نتيجة الجهل، ويتجلّى هذا مثلا يكون أن يستعمل أحجار الآثار إلى الأفراد.
- 3-التعصّب الديني.التآكل بسبب احتكاك الزوار.[1]

الاهتمام بالمواقع الأثرية يتطلّب جهازا محددا وقويا يوفر الأساس الملائم لتنسيق أوجه النشاط المتنوعة المتصلة بالحفاظ على هذه المواقع ، وهذا الأمر لابدّ منه في المناطق الأهلة بالسكان، والتي يجب أن تكون جزء لا يتجزّأ من السلطات المسؤولة عن جميع هذه الوظائف التي تهم المجتمع وتتصل اتصالا مباشرا مع السلطة السياسية المحلية.

[1] - نفس المرجع، ص 313-314.

خلاصة الفصل

يتجلى الاهتمام بالتراث الوطني على الأقل من ناحيتين، الأولى القانونية والثانية الهيكلية، فمن الناحية القانونية تكفي الإشارة إلى أن المشروع الوطني قد صادف جملة من الاتفاقية الدولية الخاصة بهذا التراث، كما أرسى ترسانة هائلة مستقلة وقائمة لذاتها من النصوص التشريعية والتنظيمية سيرا وعملا، تنظيما وحماية...إلى غير ذلك ممّا عرض فالفصل وذلك لكثرة العناصر القانونية المشكّلة لهذا الفصل.

فهذا الفصل تناولنا فيه الآليات القانونية الدولية (الاتفاقيات) والوطنية، النصوص التشريعية (القوانين والأوامر) والتنظيمية، المراسيم الرئاسية والتنفيذية والقرارات الوزارية، وكلّ هذا مكرّس من أجل حماية التراث الوطني بوجه عام والحضاري بشكل خاصّ.

تمهيد:

تكتسي المرحلة الميدانية أهمية خاصة في البحوث الاجتماعية و ذلك أن قيمة البحث الاجتماعي لا تتمثل فقط في جمع التراث النظري،و الاطلاع على البحوث و الدراسات التي تناولت مشكلة موضوع الدراسة،فكل ظاهرة اجتماعية تحدث إشكالية في ذهن الباحث أو الدارس بشكل مباشر و إنما القيمة الحقيقية للبحوث تتمثل في اعتمادها غلى العمل الميداني الذي يمكن الباحث من جمع المعلومات من المجتمع الذي يقوم بدراسته,مراجعة هذه البيانات مراجعة دقيقة أثناء القيام بالعمل الميداني.[1]

غير أن هذه البيانات التي يجمعها الباحث تصبح لا قيمة لها إلا إذا قام بتحليلها و تفسيرهما من علاج المشكلة التي هي بصدد الدراسة،فالمرحلة الميدانية من أهم مراحل دراستها,و ذلك نظرا لما تتطلبه من بصمات خاصة للباحث فقد تضمنت المرحلة الاستطلاعية و التي بدورها سمحت لنا بالحصول على معلومات و بيانات هامة متعلقة بموضوع البحث و هذا ما دفعنا بتفويض عدد من أدوات جمع البيانات من مبادئ منطقية للمعالجة العلمية و بين الاختبارات الباحث للطريقة التي تنظم عملية تناول الظاهرة في ظل القواعد التي تقوم عليها هذه الطريقة ،إضافة إلى الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية ثم تحليل نتائج الدراسة.

1- المرحلة الاستطلاعية:

تمثل المرحلة الأولى الدراسة الميدانية التي كانت غايتها التعرف على الواقع الميداني قبل الخوض في تفاصليه،و إزالة اللبس عن بعض النقاط الغامضة خاصة فيما يخص المفاهيم المستعملة بحيث تسني لنا التعرف عن قرب،و إجراء مقابلات مع المسؤولين،وكذا معرفة رأي المواطن في مجال ترميم الآثار.

1-سعيد,ناصف,**محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذهما** .نماذج لدراسات و بحوث ميدانية .مصر,مكتبة [1]الزهراء1997,ص159

2- الإطار العام للمبحوثين:

الجنس	ذكر	ذكر	أنثى	ذكر	ذكر	أنثى
السن	28	45	26	48	37	27
المستوى التعليمي	جامعي	متوسط	جامعي	متوسط	جامعي	جامعي
الحالة العائلية	أعزب	متزوج	متزوج	متزوج	متزوج	أعزب
الحالة الإجتماعية	جيد	جيد	متوسط	جيد	متوسط	متوسط

3- عرض المقابلات:

3-1 المقابلة رقم1

لقد خصصنا خلال هده المقابلة تأدية مع المبحوث الذي يمثل عينة من مجتمع البحث وهو أيطار في مؤسسة دار الثقافة من جنس ذكر وسنه 28 سنة وخلال مقابلتنا له طرحنا عليه جملة من الأسئلة حول مسالة ترميم الآثار في الجزائر،بهدف إعطاء رأيه حول ترميم الآثار لقد "صمت لمدة قصيرة" ثم قال بشان الموضوع.

إن ترميم المعالم الأثرية في الجزائر بدا مند عمليات الإصلاحات السياسية بحث إن الجزائر بلد التاريخ و الحضارة،فهي تسخر بكثيرة من معالم الأثرية إلى درجة أننا نجد في كل ولاية معلم اثري عل الأقل،له دلالة لحقبة تاريخية.

إلا أننا نلاحظ عليهم أهمية حلال السنوات الأخيرة من طرف الدولة، فمثل هذه المناطق أصبح لها البعد الاقتصادي سياحي أكثر منه التاريخي وهذا في الفترة ما بين2008-2011 كخطوة أولى.

في الآونة الأخيرة اهتمت الجزائر بكثرة في ترميم المعالم الأثرية فقال في هذا الشأن(كيما قولنا من قبل الجزائر بلد الحضارة، و اهتمت بالترميم في منطقة تلمسان و هذا راجع لكونها عاصمة الثقافة الإسلامية)2011.

يرى المبحوث انه لا توجد أولوية في عملية ترميم الآثار بحيث أشار إلى أن قلعة المشور تقع بوسط حضري يقربه دار الثقافة وهذا كله يقول المبحوث انه من اجل الحفاظ على المظهر الخارجي للمدينة.و منهجه أخرى للحفاظ على المعلم و على الدور الذي لعبه في فترات التاريخية بحيث قال:(قلعة المشور تعد جزء لا يتجزءا من الهوية التاريخية لمنطقة تلمسان بصفة خاصة و الجزائر بصفة عامة).

أما فيما يخص عن الحفاظ على الخصوصية الهندسية للمعلم الأثري يرى المبحوث في هذا الشأن ان الدولة حافظت على الخصوصية الهندسية للمعلم الأثري، فمثلا عند الترميم (مالزامش) على المؤسسة التي تمسك المشروع ترميم القلعة ان تغير في المواد التي أنجز بها المعلم،حاولنا معرفة كيف يكون هذا منحنا المبحوث مثال على ذلك أنه لايجب على المؤسسة إن تغيير سواء كان ذلك في نوعية الحجارة التي بني بها المعلم سواء من خشب ،أبواب،وحتى أقفال الأبواب و كذا حنفيات دورات المياه فمهما يكون فهو معلم تاريخي.

يرى المبحوث ان التكفل بمثل هذه المواقع يجعل من منطقة تلمسان وقبلة سياحية سواء كان ذلك من الحارج او الداخل،فهذا يكون خير دليل عن نجاح سياسة ترميم المعالم التاريخية من طرف الدولة .

يقول المبحوث ان ترميم الاثار ليس كرد فعل بدرجة الاولى على ان تلمسان كانت عاصمة الثقافة الإسلامية ،وإنما هو الحفاظ على جمالية الوسط الحضري و الحفاظ على الموروث التاريخي و العمراني من جهة أخري.إما بالنسبة لأخر سؤال كان يدور حول لماذا نحمي التراث؟(صمت المبحوث و تنفس تنفس عميق)ثم قال: نحمي التراث حتى حماية لتاريخنا و حضارتنا و عمرانيا و ثقافتنا و يربط هذا بهوية الإنسان و تاريخه.

أما فيما يخص المحور الثاني في المقابلة الذي كان يدور حول مؤسسات الترميم بحيث يرى المبحوث إن كيفية التي نحمي بها الآثار يرى المبحوث حماية الآثار و ذلك عن طريق المحافظة عليه و عدم الإقلال من قيمته التاريخية في الوسط العمراني ،و لابد من العمل على عمليات تحسين و توعية المواطن بأهمية المعلم،و هذا ذكرت من قبل ابراز دور الجمعيات و المجتمع المدني.

بصفة عامة الاستراتجيات المتبعة لعملية الترميم تتمثل في أن عندما يكون المعلم مصنف لدى وزارة الثقافة و اهم المعالم يبداء هنا عملية الترميم تتمثل في أن عندما يكون المعلم مصنف ضمن وزارة الثقافة .

يخضع الترميم إلى الاعتبارات العلمية بطبيعة الحال لأن أي مؤسسة لابد أن تكون لها إحاطة بالموضوع و كذا لابد عليها أن تحافظ على صفته با اعتباره معلم تاريخي' و ذلك استنادا للمرسوم التنفيذي رقم 85 279 مؤرخ في 29 صفر 1406 الموافق ل12 نوفمبر 1985([1]).

[1]مرسوم التنفيذي رقم85-279.رقم85 الصادر من ج.ر .1985. معدل في 2005.-

يرى المبحوث في أن دور الدولة يكمن في تقديم الدعم المالي لهذه المؤسسات و كذا إبراز مكانة المعلم سواء الوطنية أو الدولية و هذا ما جعلها تعمل على وضع جملة من القوانين من بينها قانون04.98

و الذي تطرقنا له في الفصل القانوني لحماية التراث .إن هذه العملية تجعل من الوسط الحضري مستقبل و كذا تعمل على تنظيم و جعل للمعلم دور في عملية التنمية المستدامة.

أما فيما يخص الدور الذي تلعبه الجمعيات و المؤسسات الغير حكومية و الحكومة في عملية ترميم المعلم الأثري يرى المبعوث أنه تلعب الجمعيات دور التحسيس لواقع و مدى أهمية المعالم الأثرية في وقتنا الحالي, ومن هذا المنطلق نجد أن الجمعيات تلعب دور كبير في العملية بحيث يوضح لنا المبعوث أنهم يقومون بدورات تكوينية و عملية فيما يخص هذا المجال 'يقوم المبحوث بمقارنة بين فترتين زمنيتين من قبل 'أي يقول أن في وقت مضى لم تكن الجمعيات و المجتمع المدني يلعب صلة وصل بين المواطن و المعلم و الدولة.

يرى المبحوث لا تأخذ مؤسسات الترميم المشاركة الفعلية للمجتمع المدني فهو يعتبر مؤسسة غير رسمية و يبقى الهدف من ترميم الآثار هدف يجمع ما بين ماهو مادي و معنوي أي يرتكز على قوله:(الترميم يعمل على توفيق ماهو تراث و ماهو تجديد)،بمعنى يأخذ من القديم ليتفق مع العصر و ارجارع الجديد لقياس القديم بحيث هذا الموفق نجده شرعي من الناحية النظرية وهو يود التوفيق بين الجانبين وان يتخلى عن عيوبها[1] بطبيعة الحال سياسة الترميم لابد ان تحافظ على التاريخية و الجغرافية للمنطقة (ماشي نورمال نجيبوا مثال من منطقة تاسلي و نحطوه في تلمسان منطقة ساحلية).

-الحبيب،بيدة.**اشكالية التقليد في الصناعات التقليدية**.مداخلة في ملتقى الإبداع الوظيفي في تونس ق20

[1].تونس،بيت الحكمة 28 ماي2005.ص.05

وهنا نكشف ان الترميم يتميز بجملة من المميزات وان لكل منطقة خاصيتها و ثقافة تملكها وهذا ما يعطي لنا تنوع الثقافات في الجزائر.

الترميم على حد قل المبحوث انه يخضع إلى اعتبارات علمية بحيث يرى ان المشكلة لازالت تحتاج إلى دراسة و ذلك بهدف تحديد صلة الدقيقة بين التراث الحضاري و التجديد و العمراني.

2-3 المقابلة رقم 2

لقد خصصنا في هذه المقابلة العمل مع المبحوث الذي يمثل عينة من مجتمع البحث وهو موظف في مديرية الثقافة قسم الآثار من جنس ذكر و الذي سنه 45 سنة و خلال عملية الحوار معه أدرجنا له جملة من الأسئلة التي كانت في صلب الموضوع دراستنا ،و الذي كان يدور حول ترميم الآثار في الجزائر،بحيث عمل المبحوث على إجابتنا على جملة من الأسئلة:

يرى المبحوث أن واقع المعالم الأثرية في الجزائر قال:(شوفي بنتي المواقع الأثرية و المناطق الأثرية لها أهمية كبير من طرف الدولة الجزائرية فهي تسخر مبالغ مالية طائلة من اجل من اجل إن تحافظ على هذه المواقع و المناطق)،و من تعتبر المعالم الأثرية وجهة و قبلة لاهتمامات الدولة الجزائرية بإضافة العديد من الانشغالات.

عن واقع ترميم الآثار في تلمسان قال المبحوث:(من المعروف لدى عامة الناس إن تلمسان كانت عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 و من العيب إن نخلوا موقع كقلعة المشور عرضة للتلف)،و خلال عملنا الميداني عملنا ان حصن المشور عرف تهديم شبه كامل خلال الحقبة الاستعمارية و هذا من خلال في العمل على شريط الفيديو.

و في هذا الشأن يرى المبحوث انه لاتوجد أولوية في عملية الترميم ،لان أي معلم له دوره التاريخي و يتمثل جزء من الهوية الوطنية أما فيما يخص القلعة قال المبحوث:(القلعة جاية في وسط حضري و كذلك كانت تنطلق منه مظاهرة عاصمة الثقافة الإسلامية).

وفيما يخص الخصوصية الهندسية و الثقافية للمعلم قال المبحوث :(حنا علاه نقولوا معلم اثري لأنه شيء تاريخي فليس من الضروري على المؤسسة أو المهندس الذي يقوم بعملية الترميم أن يغير في المعلم لان التغير في معلم يعني الإنقاص من قيمته التاريخية و خصوصيته)،و يرى المبحوث إن عملية الترميم هي إعادة الاعتبار إلى الموقع اثري بحيث يقول المبحوث :(الترميم له رؤية مستقبلية لتطوير و تهيئة الوسط الحضري لأنه يحمل الخصوصية الثقافية للمجتمع تلمساني)،ففي هذا الايطار يكمن دور المجتمع المدني في التوعية و التحسيس للمواطن عن أهمية التي يلعبها المعلم في المجال السياحي و الاقتصادي،مؤسسات الترميم لا تأخذ بعين المشاركة الفعلية للمجتمع المدني يرى المبحوث الترميم يرتبط بالحضارة التاريخية للقلعة و المنطقة وعلى هذا الأساس نجد كثير من جمعيات و المجتمع المدني، في هذا المجال يرى المبحوث (أن الترميم أول حاجة لازم يحافظ عليها المهندس)فالترميم يبنى بالدرجة الأولى على الخصوصية التاريخية و الجغرافية و كذا موقع القلعة.

ومن هذا المنطلق وفي صلب موضوع ترميم الآثار يبقى للمجتمع المدني دور محوري الذي يرتبط بين المواطن و المعلم و كذا يضع له أهمية في المجتمع بحيث قال المبحوث في هذا المجال:(قد يقول المواطن أنا منعترفش بالجمعية و هي تعتبر على الصوت التاعي و لكن المواطن يعرف هذا المعلم يحمل له هوية).

3-3 المقابلة رقم3

لقد خصصنا في هذه المقابلة العمل المبحوثة التي تشمل عينة من مجتمع البحث، وهي موظفة في مديرية الثقافة قسم حماية الآثار،من جنس أنثى و سنها 26 سنة،و من خلال حوارنا معها وجهنا لها جملة من الأسئلة و ذلك باعتبار من الموظفات الجدد في المؤسسة .

ترى المبحوثة أن واقع المعالم الأثرية في الجزائر جيد بحيث ترى المبحوثة أن هذه المعالم لما أهمية كبيرة هذا بسبب تاريخها و حضارتها (كيما تيمقاد،جملية،قصور غرداية،.....الخ)فمثل هذه المعالم تجعل من الجزائر وجهة سياحية لجميع شرائح المجتمع،لقد بدأت الدولة عملية الترميم في منطقة تلمسان من اجل الحفاظ على للوسط الحضري ،وكذا قيمة المعلم التاريخية و يمكن أن يكون على أساس أن تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية و كذا زيارة الرئيس الفرنسي إلى المنطقة 2013.

لاتوجد أولوية في عملية الترميم (على خاطر كل موقع اثري له قيمة علمية و تاريخية)،بحيث ترى المبحوثة في ان جميع المعالم و المواقع لها نفس الاهتمام على حد قول المبحوثة :(كل المعالم لها نفس القيمة و الأهمية).

ترى المبحوثة فيما يخص الخصوصية الهندسية للمعلم إنها لا يمكن إن تتغير لأنه معلم تاريخي يحمل الخصوصية الجغرافية للمنطقة،أما فيما يخص السؤال الذي كان يدور حول الترميم في المنطقة فأشارت المبحوثة أن الترميم كان مكن اجل التهيئة العمرانية من جهة،و الحفاظ على الهوية التاريخية من جهة أخرى،نحمي التراث من اجل المحافظة على تاريخنا الحضاري ،فالمبحوثة ترى إن كيفية حماية التراث فبكون هذا عن طريق العمليات التحسيسية و التوعية عن أهمية المحافظة على المواقع الأثرية و كذا حمايتهم من العوامل البشرية و الطبيعية .

و من بين الاستراتجيات المتبعة من طرف الدولة في هذا الموضوع تجيبنا المبحوثة أن الدولة وضعت لهم ترسانة قانونية من جهة تطبيق هذه القوانين من جهة أخرى، العقوبات التي خلفتها في عدم تطبيق هذه القوانين،أي تذكر لنا المبحوثة الجانب القانوني و الجانب العقابي.

فيما يخص الاعتبارات العلمية في عملية الترميم ترى المبحوثة أن هذه العملية تخضع إلى المراقبة من طرف التخصصين في مجال الترميم و كذا الهندسة المعمارية.

أصبح للدولة دور في عملي الترميم و ذلك من خلال إصدارها لجملة من القوانين و كذا التمويل من الجانب الاقتصادي و إعطائها المكانة العالمية بحيث أصدرت الوزارة أن كل معلم يحتوي على ملف يقدم إلى الجهة الوصية من اجل النظر في قيمة المعلم التاريخية ترى المبحوثة إن المجتمع المدني يبقى بعيد عن هذه العملية في المنطقة كان بالدرجة الأولى على تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية ،و كذا (كيما قوتلك من قبل الحفاظ على الموروث التاريخي لمنطقة تلمسان).

المشاركة الفعلية لمؤسسات المجتمع المدني تكون بطريقة واضحة كطريقة شكلية فحسب لان أي مؤسسة في هدا المجال لا تريد تعطيل أو تأخير في مجال الترميم،بالنسبة لي المبحوثة إن الجمعيات و المجتمع المدني لابد أن يكون له دور في عملية الترميم باعتباره يكون اداة وصل بين المؤسسة و الدولة و المواطن.

4-عرض النتائج العامة:

4-1- تخضع المعالم الأثرية للترميم دون الأخذ بعين الاعتبار التصنيف العالمي:

1-1-واقع المعالم الأثرية في الجزائر:

تعتبر المواقع و المعالم الأثرية في الأعمال الفنية المنفذة من قبل الإنسان أو بالتشارك مع الطبيعة **مثل:**مدى توافق المواقع الأثرية مع المناظر الطبيعية في حين إصدار منظمة اليونسكو اتفاقيات حول حماية التراث العالمي في باريس1972([1]

بحيث اتفق جميع المبحوثين على إن واقع المعالم الأثرية في الجزائر أصبح له أهمية كبيرة في وقتنا الحالي، بحيث يرون إن الجزائر بلد التاريخ و الحضارة، و هذا ما دفع بالدولة الجزائرية إلى عملية ترميم إلى مثل هذه المواقع.

فبدأت هذه العملية بكثرة منذ عملية الإصلاحات السياسية،حيث ان الدولة سخرت مبالغ مالية من اجل العملية ،إلا أن في دراسات التاريخية و الكتابات التراثية إن مثل هذه المواقع تشكل مادة تبنى بها الحضارة و التي تطرح لنا ضرورة فهم العلاقة بين الموقع و الوسط الحضري[2] .

فكل هذا ماهو إلا دليل عن تعاقب الحضارات التي مرت من الجزائر ،فمعضم المعالم على حد قول المبحوثين تخض غالى مكانة وطنية و دولية،فواقع المعالم قبل ان تأخذ التصنيف العالمي لابد إن يكون المعلم مصنف لدى وزارة الثقافة الجزائرية،فكل مبحوث اشترك مع الأخر فمثلا المبحوث الأول و الثاني فمثالهما في هذا الشأن كان عن منطقة تيمقاد و جميلة باعتبارهما معلمين يعبران عن الحضارة الرومانية.

1- عبد الإله،عباس.إسحاق ،يعقوب .**قطب الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية.**كويت.وكالة المطبوعات الجامعية.1979.ص73.

2-عبد الرحمان،بلاغ.**التراث و الكتابات التاريخية –إطلالة على العلاقة من خلال مقدمة ابن خلدون-** الجزائر،دار الطباعة و النشر (مجلة تصدر عن مدبريه الثقافة لولاية بشار).العدد04. 2009.ص82.

فهذا المثال يصنف ضمن المستوى الأول من تصنيف المواقع الأثرية وهي تمثل أهمية من الناحية التاريخية ،الاجتماعية،الاقتصادية. أما المبحوث الثالث و السادس اتفق في مثال كالقصبة،الجامع الكبير ،المنصورة ،قلعة المشور و غيره من المواقع والتي تصنف في المستوى الثاني وهي بدورها تمثل أهمية خاصة و التي تمثل الاعتبارات تراثية فهي تربط بين الأحداث التاريخية و الاجتماعية.إلا أن المبحوث الرابع و الخامس كان النموذج المواقع المصنفة عالميا :القصور في ادرار و غرداية و الاهقار و التاسيلي.....الخ،و التي تمثل هوية و تاريخ المجتمع الجزائري بين الدول،و عليه يمكن تمس هذه المعالم المستوى الأول من تصنيف المعالم الاثرية و المواقع و على هذا الأساس اتفق جميع المبحوثين فهذا كان بهدف الحفظ على هذه المواقع الأثرية.

1-2-الأساس الذي بدأت به الدولة عملية الترميم:

فعند طرحنا لهذا السؤال اختلف كل المبحوثين في الإجابة عليه فهناك من يرى إن عملية الترميم في المنطقة كانت ترتبط بعملية التهيئة العمرانية ،و إعطاء صورة جمالية للوسط الحضري،إلا إن البعض الأخر اعتبر إن الترميم كان من اجل الحفاظ على المواقع الأثرية ،و كذا إعطاء صورة لمدينة تاريخية كمدينة تلمسان و التي وصفها ابن خلدون في مقدمته بحيث قال فيها:"و دار ملكهم في وسط الصحراء و التل نتسمى بلغة البربر تلمس:كلمة مركبة من **تلم**:و معناه التجمع و**سن:**معناه اثنان،أي الصحراء و التل"[1].

لقد ارجع كل من المبحوث الأول و الثالث عملية الترميم في تلمسان تندرج ضمن أيطار عملية التنمية في الوسط الحضري ناما فيما يخص مثالنا قلعة المشور قال المبحوث الأول:(قلعة المشور تعد جزء لا يتجزاء من تاريخ منطقة تلمسان بصفة خاصة و الجزائر بصفة عامة).

[1]-يحي، بو عزيز.**تلمسان عاصمة المغرب الاسلامي**.الجزائر .وزارة الثقافة.2007.ص28.

أما المبحوث الثاني و الرابع ارجع عملية الترميم إلى كون تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية في 2011 و الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إلى المنطقة ،أما الخامس يرى ان الترميم في منطقة تلمسان الهدف الأول منه هو الحفاظ على الموروث الثقافي و التاريخي للجزائر إلا إن المبحوثة السادسة ربطة عملية الترميم بالتصنيف لدى منظمة اليونسكو و من خلال وزارة الثقافة .

و عليه يعتبر ترميم قلعة المشور في منطقة تلمسان تعتبر دراسة إلى المكتشفات الأثرية المادية و غير مادية لحضارة كحضارة الزيانيين التي صنعوها غلى مر فترات الزمنية فهي:"مرآة عاكسة عاكسة للإنسان و منها يمكن إن نتعرف على القدرة الصناعية و الحضارية و مستواها علي الصعيد الاقتصادي،الأفكار ،المعتقدات ،وهذا كله بسبب الكشف عن تاريخيه و مسار الجضاري".[1]

و منه اساس الترميم للمعالم الاثرية في منطقة تلمسان :

الحفاظ على الموروث التاريخي.

التهيئة العمرانية و الاقليمية.

اعطاء صورة جمالية لمدينة تلمسان.

احتضانها لمهرجان عاصمة الثقافة الاسلامية2011.

[1]-النبا السيد،مجمود.**المدن التاريخية حفظ ترميمها و صيانتها.**القاهرة مكتبة الزهراء.2002.ص 25.

3-2- حافظت الدولة على الخصوصية الهندسية للمعلم:

يعتبر القصر ببساطة تخطيطه ،خلوه من النوافذ الخارجية ،الحفاظ على حرمة اسراره و يحتوي القصر على غرف يكمن دورها في حفظ المؤونة بشتى الانواع ،وهذا ما جعل المبحوثين يتفقون في كون أن العملية تحضي بعناية كبير من طرف المرممين بحيث اتفق جميع المبحوثين أن الخصوصية الثقافية من و أولويات الترميم فعلى القائمين على هذه العملية أن يراعون القيمة التاريخية و الجغرافية لمنطقة كمنطقة تلمسان،بحيث قال المبحوث الثاني:"حنا علاه نقولوا موقع أثري،فليس من الضروري على المهندس القائم بعملية الترميم أن يغير من ملامح لعدم الإنقاص من قيمة الموقع الأثري"،فهذا يبقى راجع إلى الدراسات العربية الحديثة ."التراث الحضري الإسلامي يمثل التراث العربي،و هذا على مر القرون السابقة إلى عصر انتشار الطباعة،فتراتنا متميزة مما ساهم في دراسة الحضارية الانسانية بالدرجة الأولى و الحضارة الإسلامية كالحضارة الزبانية من جهة ثانية فهذه الدراسات اهتمت هذه الدراسة بالتراث العربي الإسلامي في مجال العلوم المختلفة[1].

التي حضت بها منطقة تلمسان و قلعة المشور بصفة خاصة.بحيث يرى المبحوثين أن عندما تحافظ الدولة على مثل هذه الخصوصيات سواء كانت هندسية و التاريخية .....الخ.فهذا يعني أنها حافظت على شخصية الأمة الجزائرية و تجعلها ترتبط بماضيها البارز بين الأمم.

1 - بو ركبة ،محمد.**الدراسات الحديثة في المحافظة على التراث** .الجزائر,للطباعة و النشر،مجلة تصدر عن مديرية الثقافة لولاية بشار .العدد 04. 2009.ص52.

يكشف الأشياء الجديدة و كذا الربط بين الأفكار المعاصرة و الدراسات الحديثة و المستنفذة إلى أصول تاريخية قيمة فيكون لها من التفريق ما يتنافس مع الواقع المنطقة وواقع البيئة الجديدة التي يعيش بها الانسان.[1]

في هذا يجد القول المبحوث الأول أنه قال:"مالزمش على الدولة أن مؤسسة الترميم تغير في الماد التي أنجز بها المعلم الأثري باعتباره الحصن المنيع و القلعة التي مرت بها عديد الحضارات ".و يقصد المبحوث بقوله هذا مثلا: التغيير في نوعية الحجارة الشكل الهندسي اللون .....الخ،و بهذه الطريقة يتم الحفاظ على الخصوصية الثقافية و الهندسية للمعلم و المنطقة بشكل عام.

1 -4- نحمي التراث لان:

إن حماية التراث من مسؤوليات الجميع بحيث يرى جميع المبحوثين إن كل من المواطن ،الدولة ،المجتمع المدني ،الجمعيات مسؤولين أمام حقيقة واحدة و هي حماية التراث الثقافي للجزائر بصفة عامة و التراث الحضري بصفة خاصة،ففي هذا الشأن أشار كل من المبحوث الأول و الخامس و السادس ،إلى إن حماية مثل هذه المواقع الهامة سواء من خلال الموقع أو من خلال القيمة التاريخية يرتبط بالدرجة أو بأخرى للجانب الاقتصادي و السياحي فمثل هذه المناطق تجعل من المدينة وجهة سياحية و تحقق لها تنمية مستدامة في الجانب السياحي و كذا يتم تجديد يتماشى مع الساسة المحددة ألا و هي ترميم المواقع الأثرية .[2] بحيث ترى المبحوثة رقم 6 أن"حنا نحموا التراث من اجل باه نحافظ على ما يقال التهيئة العمرانية،الهوية التاريخية لجوهرة الغرب."

1- نفس المرجع ،ص50.
2- بظاظو،ابراهيم .**الجغرافيا السياحية تطبيقات على الوطن العربي**.عمان،دار الوراق [2]للنشر،ط1،2010،ص،321.

أما باقي المبحوثين اتفقوا على أن الموروثات الثقافية لمنطقة تلمسان لابد من الحفاظ عليه،ففي بعض الدراسات ترى:" أن منطقة تلمسان تحضى بنسبة كبيرة من التراث الحضري،و من حيث ترميم المواقع الاثرية في الوطن العربي"[1]

2- تستطيع مؤسسات الترميم الحفاظ على خصوصية المعلم بشكل كلي:

2-1- نحمي الآثار عن طريق:

لقد عبرت مختلف الدراسات و الدارس لعلم الآثار يعتبر إن التراث المعماري هو مجموعات من المنشآت التي أثبتت قيمتها و أصالتها في مواجهة قوى التغيير فصارت مرجع بصري على تعامل الإنسان مع البيئة و بهذا يصبح التراث المعماري "هو أحد الركائز الطابع المعماري و الهوية للمجتمعات[2] .

تتعرض المعالم إلى حماية خاصة من طرف الدولة بحيث يرى كل من المبحوث الأول و الثاني باعتبارهما متخصصان في مجال الآثار و التاريخ يرى المبحوث الأول "إن حماية المباني الأثرية و كخطوة أولى و إجراء لازم يكون من عند الدولة" وهذا ما ذكرناه في الفصل الأول من الجانب النظري و ذلك في المسح الأثري للمعلم أو الموقع.

و يكون هذا عن طريق أعداد ملف للمعلم الأثري من طرف مديرية الثقافة ثم يقدم الملف إلى وزارة الثقافة فبعد الدراسة يحض المعلم بعملية الترميم كمرحلة أولى و من ثم عملية التسجيل من 7سنوات إلى 10،ثم بعد ذلك يصنف لدى وزارة الثقافة و منه هذه يصدر قرار حمايته[3]،أما المبحوث الثالث و الرابع يرون أن حماية الآثار من مسؤولية الجميع بحيث قالت المبحوثة الثالثة"الآثار ليست من مسؤوليتي و لا مسؤولية المهندس و إنما مسؤولية الجميع" .

و عليه تعبر على أن أشغال الترميم للقلعة في أيطار تظاهرت عاصمة الثقافة الإسلامية بحيث ستواصل أشغال بعض المشاريع التي تجسد احترام عقبات خلال التظاهرة مبرزا أن عمليات الترميم تمت على أيادي مختصين و تحترم القوانين و المقاييس العالمية و التي تجسد احترام الاتفاقيات الدولية.[4]

---

[1]- w.w.w.middle-eastoline.com.

[2]-محمد، سليمان.**البحث عن الآثار**.الكويت.مجلة المتحف العربي، العدد الثاني، 1986.

[3]-بظاظو،ابراهيم .مرجع سابق،ص326.

[4] - w.w.w.middle-east-iline.com-

2-2-الاستراتجيات المتبعة من طرف الدولة أثناء عملية الترميم:

حتى نعطي أهمية للمواقع الأثرية لابد من وضع ترسانة قانونية تحمل هذه المواقع التاريخية و هذا بهدف الحفاظ على الهوية الوطنية ،ولقد عملت الدولة الجزائرية على أجراء العديد من الاتفاقيات الدولية و التي تم إدراجها في الملاحق و هي التي تحدد سياسة الدولة الخارجية و هي بدورها تنظم العلاقات الخارجية و هذا في أيطار القانون الدولي العام .

لقد اتفق جميع المبحوثين أن على كلمة واحدة على أن الدولة هي الوحيدة التي لها الصلاحيات من اجل التكفل بمثل هذه المواقع الهامة "قلعة المشور"،فمن بين الاستراتجيات المتبعة و التي وضعتها الدولة هي وضع ترسان قانونية وطنية و دولية و ذلك من خلال الاتفاقيات المذكورة في الملاحق و الفصل الثاني من الجانب النظري و التي تمثلت في الإجراءات القانونية من أجل حماية الآثار.

- تسجيل وتوثيق هذه المواقع و ترتيبها سواء كان الترتيب تاريخي آو من حيث الموقع آو من وزارة الثقافة آو الترتيب لدى اليونسكو[1].

و تبقى الاستراتيجيات المتبعة أثناء عملية الترميم لمواقع الأثرية إحدى و أكبر مسائل المعقدة نظرا الى الاختلاف في وجهات النظر و لعدد الجهات الوصية و المساهمة فيها وما يترجم هذا المخطط المذكور في الفصل الأول من الجانب النظري المعنون ب:أساليب حماية المواقع الأثرية.

14-صديق،ابو بكر..**حماية الممتلكات الثقافية في ظل التشريعات الدولية و الوطنية.أليات التامين و حماية التراث الثقافي**،الجزائر.مجلة تصدر عن مديرية الثقافة بشار.العدد4. 2009.ص82

3-2- يخضع الترميم الاعتبارات العلمية:

تجمع كافة التشريعات الدولية و الوطنية على حماية الممتلكات الثقافية و تخضع إلى الأسس و المبادئ علمية لتنفيذ و من ثم يبقى على الجهات التنفيذية المختصة أن تخضع ضمن خطها و برمجتها كيفية تفعيل تلك التشريعات و تطبيقها بالتعاون مع الأجهزة الأمنية مثل:شرطة العمران ،و القضائية مع الحرص على التعاون و هذا عن طريق توعية الفرد بدوره في حماية التراث ،في حين اتفق في هذا السؤال جميع المبحوثين بحيث يرى المبحوث الخامس أن عملية الترميم تخضع الى الاعتبارات العلمية.

أما المبحوث الرابع و" بعد صمته لفترة"يرى أن أشغال الترميم في قلعة المشور قد بدأت الدراسة لها منذ2008 بغيت الاهتمام بمثل هذه المشاريع التي لم تستكمل بعد قال المبحوث"لقد تعطلت العملية بسبب بعض الصعوبات الخاصة فيما يتعلق بالملكية الخاصة".

إن الجزائر تملك سوى55مهندس في مجال ترميم الآثار و معتمدين طرف وزارة الثقافة حيث لايسمح لغيرهم بأي عملية ترميم فهي تتطلب الكثير الدقة و الاختصاصان عملية الترميم تندرج ضمن أيطار التهيئة العمرانية و الأوساط الحضرية و حماية التراث الثقافي.

المصدر: WWWl.TLEMCEN2011.ora

ساحة القلعة

ساحة القلعة من الفوق

مدخل القلعة(من التقاط الطالبة)

مدخل القلعة(من التقاط الطالبة)

مسرح القلعة

مسجد القلعة من الخارج

من التقاط الطالبة

القلعة من جميع النواحي

من التقاط الطالبة

المراجـــــــع:

القـــران الكريـــم :

الكتـــب:

اللغـة العربيـــة :

1- إبراهيم، بن يوسف. **إشكالية العمران و المشروع الإسلامي.**مطبعة أبو داود،الجزائر،1962.

2- إبراهيم، محمد عبد الله.**مبادئ الترميم و حماية الآثار.**دارالمعرفة الجامعية،الجزائر.2013.

3- ابن خلدون.**المقدمة.** دار الكتاب اللبنانية للطباعة و النشر،بيروت،1961.

4- ابن منظور. **لسان العرب.** دار المصرية لتأليف و الترجمة، مصر، 1971.

5- أحمد إبراهيم عطية.**حماية وصيانة التراث الأثري.** دار الفجر لنشر و التوزيع الجزائر 2003.

6- بظاظو ،إبراهيم.**الجغرافيا السياحية تطبيقات على الوطن العربي.**دار الوراق للنشر و التوزيع،ط1،عمان،2010.

7- بظاظو، إبراهيم.**السياحة البيئية وأسس استدامتها.** الوراق للنشر و التوزيع،ط،،عمان،2010.

8- بو ترعة،مجمد.**المسح الأثري في الوطن العربي.** المنظمة العربية للتربية و التعليم ،تونس،1993.

9- جورج.ت.بهيج شعبان.**تاريخ علم الآثار**.بيروت،ط3،1982.

10- سامي،ملحم.**مناهج البحث في التربية و علم النفس.**دار المسيرة للنشر و التوزيع ،الاردن،2000.

11- سعد،ناصف.**محاضرات في تصميم البحوث الاجتماعية و تنفيذها نماذج الدراسات و البحوث الميدانية.** مكتبة الزهراء،مصر، 1997.

12- عبد الإله،عباس إسحاق يعقوب.**الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية.** وكالة المطبوعات الجامعية،كويت،1979.

13- عبد العزيز، مرزوق. **الفنون الإسلامية في المغرب و الأندلس.** دار العربي للطباعة،مصر،1968.

14- عبد الوهاب،إبراهيم.**أسس البحث الاجتماعي.** مكتبة الشرق،القاهرة،1985.

15- عبد الوهاب،محمد فهمي.**دراسات نظرية و علمية في حقل الفنون الأثرية و طرق و مواد الترميم الحديثة**.القاهرة،ط1،1985.
16- عزي ،بو حالفة.**تلمسان منارة الإشعاع الفكري و الثقافي.** دار السبيل للنشر و التوزيع،الجزائر،2011.
17- علي ،حملاوي. **نماذج من قصور منطقة الأغواط- دراسة تاريخية و أثرية.** المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،2006.
18- عمار، بوحوش.و مجمد،الانيبات.**مناهج البحث الاجتماعي و طريقة إعداد البحوث.** ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1995.
19- ماجد، عبد المنعم.**تاريخ الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى.** مكتبة أنجلو المصرية،القاهرة،1963.
20- مبارك،بوطارن.**الموروث الإسلامي لتلمسان.**الجزائر،ط1،2011.
21- محمد عبد الحليم،حسني.**مناهج البحث العلمي في المجالات التربوية و النفسية.** دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،2000.
22- محمد عبيدات ،و آخرون.**منهجية البحث العلمي.** دار وائل للطباعة و النشر،عمان،1990.
23- محمد، عبد الستار.**المدينة الإسلامية.** علم المعرفة، الكويت،ط1،1988.
24- محمد، عبد الهادي محمد.**دراسات علمية في ترميم و صيانة الآثار غير عضوية.** مكتبة الزهراء،القاهرة.2011.
25- محمد،السويدي.**علم الاجتماع السياسي ميادينه و قضاياه.** ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1998
26- معاذ عبد الله،محمد بكر.**دليل مشروعات صيانة و ترميم الاثار.** دارالثقافة (هيئة الآثار)،مصر،1991.17
27- موسى،بودهان.**النظام القانوني لحماية التراث الوطني.** دار الهدى ،الجزائر،2013.
28- النبأ، السيد محمود.**المدن التاريخية حفظ و ترميمها و صيانتها.** مكتبة الزهراء الشرق،القاهرة،2002.
29- يحي، بو عزيز.**تلمسان عاصمة المغرب الإسلامي.** وزارة الثقافة،الجزائر،2007.
30- موسى،بودهان.**النظام القانوني لحماية التراث الوطني.** دار الهدى للطباعة و النشر،الجزائر ، 2003.

اللغة الأجنبية

1- A ,Ham.laoui.**Remarques sur lorirgne et le role de sabat de la rigion loued rig** archiologique..revue d études .
2- A, Louis. **Habitat et habitation ou tour des ksos de montagne dans le sud**. Tunisien. IBLA,M127.1971.
3- Eve.gran.ayneh**.Naissanse de architecteur.** Modern.paris.1998.
4- R-Gapot.Rey.**Gremier domestiques et gramiers firtifiees ou sahara .**le cas de gourara.tirst14.1956.

رسائل ماجستر

1- عبد،الوهاب.**صيانة و اعادة استخدام المباني الأثرية ذات قيمة.**رسالة ماجستر،مصر ،كلية الهندسة ، جامعة القاهرة.1990-1991.
2- عليق،نايت.**قصر ملوكة بأدرار-إقليم توات-دراسة تاريخية أثرية** ،شهادة ماجستير في الآثار الإسلامية .جامعة الجزائر.2001- 2002.

الملتقيات:

1-الحبيب،بيدة.**إشكالية التقليد في الصناعات.**مداخلة في ملتقى الابداع الوظيفي في تونس ق20،تونس، بيت الحكمة 28 ماي2006.

مقالات:

1- عبد الرحمان،بلاغ.**التراث و الكتابات التاريخية إطلال على العلاقة من خلال مقدمة ابن خلدون.**آليات التامين و حماية التراث الثقافي،الجزائر،دار الطباعة للنشر و التوزيع،العدد04 .2009.
2- بور كبة،محمد.**الدراسات الحديثة في المحافظة على التراث.**الجزائر،دار الطباعة للنشر و التوزيع،العدد04 .2009.
3- صدصقي ، أبوبكر : حماية الممتلكات الثقافية في التشريعات الدولية و الوطنية ،مجلة تصدرها مجلة تصدرها مديرية الثقافة لولاية بشار . و حماية التراث الثقافي بالجزائر ، العدد الرابع ،2009.

المراسيـــم :

1 – مرسوم تنفيذي : 85 – 279 الصادر عن ج ر، رقم :44 ،1985.

2 – مرسوم تنفيذي 03 – 323 ،الصادر عن ج ر ،رقم : 44 1998..

3 – مرسوم تنفيذي 04 – 98 الصادر عن ج ر ، رقم :44، 1998.

4 – مرسوم رئاسي 09 – 268 الصادر عن جريدة رسمية ، رقم : 51 ، 2009.

النشريـــات :

نشرية التراث تصدرها جمعية بني يزقن رقم 08 الصادرة بتاريخ 08 أفريل 2001.

المجلات :

مجلة الشرطة العدد 89 ، الصادرة بتاريخ ديسمبر 2008 .

المواقع الالكترونية

- WWW.HAP.WIKIPEDIA.ORG
- www MIDDTE .EASTAULINE.2COM

خاتمة

انه على ضوء هذه الدراسة المحدودة الأبعاد و التي يبحث في واقع سياسة ترميم المعالم الأثرية، فكانت الدراسة لمدينة تلمسان و ما لفتى انتباهنا قلعة المشور نموذج الدراسة،وهذا من خلال ما طبق عليه من آليات ووسائل و حضرية لتنمية المجال الحضري ،و كذا مدى تأثر ذلك على الوجه الحضري المفقود للمدينة الجزائرية،التي لتزال إلى حد الساعة حقل تجارب إلى ما طبق عليها من سياسات حضرية.

لقد قدم الواقع دليلا كافيا عن نجاح هذه السياسة (سياسة ترميم المعالم الأثرية) على مختلف المناطق التاريخية على معظم التراب الوطني،إن مثل هذه الدراسة لابد من استعمال الدراسة الوصفية و التحليلية التي قمنا بها حول قلعة المشور ،و هذا ما مكننا من استخلاص نتائج المعتمدة و التي تتعلق أساسا بموضوع البحث.

الوسط الطبيعي:فمن خلال هذا العنصر تكون لنا نظرة شاملة على الوسط الحضري الذي وجد به المعلم ،و التمكن من معرفة أسباب الدراسة و العوامل المؤدية الى النشأة و الظهور.

إلمام المعلومات التاريخية :ففي هذا الايطار تندرج لنا المعلومات و التي تكون متعلقة بما يكون مستمد من مصادر التاريخية و التأكيد من صحتها،و يعد هذا العنصر في الدراسة بمثابة القاعدة التي ينطلق على ضوئها تفسير ظاهرة الترميم و الظواهر التي قد تظهر أثناء الدراسة. **دراسة الأثرية معمارية و عمرانية دقيقة :**فهذه المرحلة من البحث تعمل على تأريخ المواقع التي هي بصدد الدراسة،يعتبر هذا العنصر من أهم العناصر في الدراسة ،فبواسطته يمكن التعرف على الأجزاء الأصلية من الحديثة و ذلك بعد عملية الترميم و كذا معرفة الحاجات الدخيلة من الأصلية.

التعرف على البعد التاريخي و العمراني الذي عرفه القصر "قلعة المشور"من خلال مراحله الزمنية المختلفة و حتى في الدراسة يعيد الاعتماد في هذا العنصر على مجموعة الصور التي أدرجنها في الملاحق تخص القلعة .

تعتبر القلعة من بين المنشات الأساسية التي حافظت القيمة الإسلامية و حرمة الفرد و هذا دون الإخلال بالقواعد العامة للمجتمع و المنصوص عليها بالأحكام القانونية .

تتميز مبانيه بالا نتضام في شكله فقد حاولنا قدر الإمكان على تحقيق الانسجام فشكل المبنى متميز بانتظامه فذا الأخير يعد سمة من السيمات المعمارية فشكل مثل هذه المواقع لمثل هذه المواقع بالنسبة لبناء المسلم .و اتبع في تصميم القلعة نظام المداخل الإسلامية ،و عليه إن أشغال الترميم بولاية تلمسان كانت تندرج في ايطار تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية،و من خلال الدراسة تبين لنا أنه بدأت الدراسات له منذ2008.

لقد تلقى المرممون صعوبات تتعلق ببعض الصعوبات خاصة فيما يتعلق بقضية الملكية الخاصة ،لأننا ذكرنا سالفا أن موقع المعلم أنه يتمركز في في موقع استراتجي فانه وقع قرب المجمعات السكنية و مركز الثقافة (دار الثقافة). هذا ما دفع إلى عملية الترميم تتطلب الكثير من الدقة و الاختصاص فكل هذا كان ضمن ايطار المشاريع المتمثلة في عمليات التأهيل و ترميم المناطق الحضرية لتلمسان فالأولى تمثلت في المباني الضخمة و الأسوار و المباني التقليدية.

فمن جملة نتائج الدراسة الميدانية التي تتعلق بالفرضيات ففيما يتعلق ب**الفرضية الأولى:** التي كانت تدور حول أن المعالم الأثرية تخضع إلى ترميم دون الأخذ بعين الاعتبار بالتصنيف العالمي فمن بين النتائج التي توصلنا إليها:

- وجود سياسة حضرية خاصة بالمناطق الساحلية.

- فرض تهيئة عمرانية المطبقة في جل المدن الجزائرية و هذا خاضع إلى ملائمة الوسائل و الآليات الترميم و هذا حسب خصوصية كل من منطقة، الجغرافية، التاريخية.

- حفاظ على الهوية و الطابع العمراني المميز للمدينة.

- الاستغلال العقلاني في التوسع العمراني الغير متوازن على حساب المواقع الأثرية.

- الحفاظ على النزعة الفردية ايزاء المجال العمراني و المواقع التاريخية كقلعة المشور.

- إعطاء البعد السياحي للمواقع الأثرية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن ترميم المعالم في الجزائر لم يكن راجع إلى الترتيب العالمي الذي وصلت له الجزائر من خلال مختلف المواقع الأثرية مثل:تيمقاد،الجميلة،الاهقار،القصور في غرداية.....الخ من المواقع التاريخية.

ففي ضوء هذا الصدد أن ترميم راجع إلى تحقيق التهيئة العمرانية،الحفاظ على جمالية الوسط الحضري باعتبار المعلم له موقع استراتجي هام.

أما فيما يخص **الفرضية الثانية:** أن مؤسسات الترميم لم تحافظ على خصوصية المعلم بشكل كلي فمن خلال الدراسة الميدانية و المرحلة الاستطلاعية حول هذا الموضوع أن الخصوصية الهندسية للمعلم ثم الحفاظ عليها من طرف المؤسسات الترميم ،و هذا راجع إلى أن الدولة الجزائرية منحت مثل هذه العمليات إلى مؤهلين من طرف وزارة الثقافة باعتبار عملية الترميم تعتبر من أهم و أصعب عمليات البناء.أما فيما يخص **الفرضية الثالثة:**التي كانت تتمحور حول دور المجتمع

المدني في عملية الترميم، فلقد تبين لنا أن المجتمع المدني يلعب دور الوسيط بين الدولة و مؤسسات الترميم و المواطن

- يلعب المجتمع المدني دور في عملية التوعية و التحسيس في الحفاظ على المواقع الأثرية.

- الحفاظ على المناطق التاريخية لإعطائها البعد السياحي و هذا بهدف تحقيق ضمان رضا السائح، و الأمن السياحي.

- إن تطور هذه المواقع يهدف إلى تحقيق تنمية سياحية مستدامة ،و تنمية اقتصادية.

- تحقيق تهيئة عمرانية في الأوساط الحضرية.

- حماية الثقافة المحلية و العمل على الحفاظ على العادات و التقاليد.

و عليه فمن خلال هذا تبين لنا أن للمناطق الأثرية دور في عملية التنمية السياحية، الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية.